قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٤٨ لسنة ٢٠١٥

بالموافقة على الاتفاق الموقع فى شرم الشيخ بتاريخ ٢٠١٥/٣/١٤

بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية إيطاليا،

بشأن قرض ميسر لتحسين النظام المستدام للميكنة الزراعية

فى محافظتى المنيا والفيوم

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور؛

وبعد موافقة مجلس الوزراء؛

قرر:

(مادة وحيدة)

ووفق على الاتفاق الموقع فى شرم الشيخ بتاريخ ٢٠١٥/٣/١٤ بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية إيطاليا، بشأن قرض ميسر لتحسين النظام المستدام للميكنة الزراعية فى محافظتى المنيا والفيوم، كحد أقصى بمبلغ ١٠ ملايين يورو، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق.

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢٧ شعبان سنة ١٤٣٦هـ

(الموافق ١٤ يونيو سنة ٢٠١٥م).

عبد الفتاح السيسى

اتفـاق بـين

حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية إيطاليا

بقرض ميسر لتحسين النظام المستدام للميكنة الزراعية

فى محافظتى المنيـا والفيـوم

إن حكومة جمهورية مصر العربية المشار إليها بـ(الحكومة المصرية) وحكومة جمهورية إيطاليا المشار إليها بـ(الحكومة الإيطالية)، يشار إليهما معًا بـ(الطرفان) ويشار إلى كل منهما على حدة بـ(الطرف)،

إن الطرفين يتفقان بالكامل على ضرورة دعم التنمية الاجتماعية - الاقتصادية فى مصر من خلال توريد السلع وتطوير البنية الأساسية وبناء القدرات بهدف تحسين الظروف المعيشية للشعب المصرى،

ورغبةً فى تعزيز العلاقات ومواصلة الشراكة بين البلدين من خلال مساعدة السلطات المصرية على تخفيف أعباء الفقر عن الفئات المهمشة خاصة الفلاحين والمجتمعات الريفية،

وحيث إن الإدارة العامة للتعاون التنموى (MAECI-DGCS) قد أصدرت القرار رقم ١٣ (فى ٢٠٠١/١١/١٥ دعم رقم ٧٢١٦) بالموافقة على المقترح الذى يهدف إلى دعم "مشروع تحسين إنتاجية تربية الجاموس" الممول بقرض ميسر يبلغ ٨,٧٧٩,٧٦٧٠٢٨ يورو.

وإدراكًا بأن الحكومة المصرية منذ تنفيذ "استراتيجية التطوير الزراعى المستدام حتى ٢٠٣٠" قد أعربت عن كون الميكنة الزراعية من الأولويات القومية وفقًا لخطة العمل الخاصة بالتطوير الزراعى المستدام ٢٠١٠/١١-٢٠١٦/١٧ فى مجال التنمية الاقتصادية المحلية كأحد الوسائل المتبعة لحل مشكلات الفقر وتقديم الخدمات على المستوى المحلى،

وحيث إن الإدارة المركزية للعلاقات الخارجية الزراعية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى المصرية قد أرسلت خطابًا بتاريخ ٢٠١٣/٧/٣ إلى مكتب التعاون التنموى بالسفارة الإيطالية فى القاهرة، يطلب فيه إعادة تخصيص مبلغ القرض الميسر المعتمد والبالغ قدره ٨,٧٧٩,٧٦٧٠٢٨ يورو، والذى كان مخصصًا فى الأصل لتحسين إنتاجية تربية الجاموس، لدعم "تحسين النظام المستدام للميكنة الزراعية".

وحيث إن وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى المصرية قد أرسلت خطابًا بتاريخ ٢٠١٤/٣/٢٥ إلى وزارة التعاون الدولى، مرفقًا به مقترح مشروع "تحسين النظام المستدام للميكنة الزراعية فى محافظتى المنيا والفيوم" (ملحق ١) وتطلب زيادة المساهمة المذكورة عاليه من مبلغ ٨,٧٧٩,٧٦٧٠٢٨ يورو إلى ١٠,٠٠٠,٠٠٠ يورو، على أن يستخدم منها مبلغ قدره ١,٩٨٠,٦٠٠ يورو لتمويل الخدمات الفنية - العلمية والخدمات الداعمة التى يقدمها المركز الدولى للدراسات الزراعية المتوسطية - بارى (CIHEAM-Bari).

وحيث إن وزير التخطيط والتعاون الدولى قد وجه خطابًا إلى السفير الإيطالى فى مصر بتاريخ ٢٠١٤/٤/٢٠ يطلب فيه تمويل مشروع "تحسين النظام المستدام للميكنة الزراعية فى محافظتى المنيا والفيوم" وزيادة مبلغ القرض إلى ١٠,٠٠٠,٠٠٠ يورو.

مع الأخذ فى الاعتبار أن الإدارة العامة للتعاون التنموى بوزارة الخارجية والتعاون الدولى بجمهورية إيطاليا (MAECI-DGCS) قد وافقت على تقديم مثل هذه المساعدة، بموجب موافقة لجنة التسيير الخاصة بالإدارة العامة للتعاون التنموى (MAECI-DGCS) بقرار رقم ١٨ بتاريخ ٢٠١٤/١٠/٧، بعد إلغاء المقترح المشار إليه أعلاه الهادف إلى دعم "مشروع تحسين إنتاجية تربية الجاموس" بقرار رقم ١٤ بتاريخ ٢٠١٤/٧/٢٩

وأخذاً فى الاعتبار أن الاتفاق الحالى سيتم تنفيذه، فيما يخص الجزء التابع للجانب الإيطالى، بالاحترام الكامل للالتزامات الناشئة عن عضويتها فى الاتحاد الأوروبى.

فقد تم الاتفاق على ما يلى:

المادة (١)

الغرض من الاتفاق

١-١ بموجب هذا الاتفاق (المشار إليه فيما بعد بـ"اتفاق القرض") تقدم إيطاليا قرضًا ميسراً إلى حكومة جمهورية مصر العربية بحد أقصى ١٠,٠٠٠,٠٠٠ يورو (عشرة ملايين يورو) لتحسين النظام المستدام للميكنة الزراعية فى محافظتى المنيا والفيوم، المشار إليه فيما بعد بـ"البرنامج".

١-٢ يمثل المبلغ المذكور وقدره ١٠,٠٠٠,٠٠٠ يورو الحد الأعلى للقرض بحيث لا يمكن تجاوزه.

١-٣ يحدد هذا الاتفاق الالتزامات المتبادلة للطرفين فيما يتعلق بتمويل المشروع وتنفيذه.

١-٤ فى هذا السياق، يحدد هذا الاتفاق الأساليب والإجراءات الخاصة بالإدارة والائتمان والصرف والشراء والمراقبة والتقييم وإعداد التقارير المتعلقة بالبرنامج.

١-٥ تستخدم وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى القرض الميسر فى تغطية التكاليف الفعلية للتوريدات والخدمات الخاصة بالمشروع وفقًا للتفاصيل المحددة بالملحق رقم (١).

١-٥-١ يخصص (٨٠٪) على الأقل من قيمة كل عقد لشراء سلع إيطالية المنشأ ومشتراة فى إيطاليا. يتم إجراء كل عملية شراء من خلال مناقصة عامة أو عطاءات تنافسية فى جمهورية مصر العربية بين الشركات الإيطالية المؤهلة طبقًا للقانون الإيطالى ومطبقة للنسخة الأخيرة من إجراءات الشراء التى جاء وصفها فى الدليل العملى لإجراءات التعاقد (PRAG) الممولة لصالح الأعمال الخارجية للمفوضية الأوروبية والمتبناة من قبل المفوضية الأوروبية، ووفقًا لمعايير القبول، المواد الأخلاقية، المبادئ العامة للتعاقد المشار إليها فى الملحق (٢). يجوز للشركة (للشركات) المقدمة للعطاءات أن تعرض سلعًا غير إيطالية المنشأ (من دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD)، أو من مصر، أو من غيرها من دول الجوار النامية) بقيمة تصل إلى (٢٠٪) من قيمة العقد. لا يستخدم اى شريحة من القرض الميسر الإيطالى فى تمويل الضرائب او الرسوم الجمركية المصرية.

١-٥-٢ يقدم المركز الدولى للدراسات الزراعية المتوسطية -بارى الخدمات الفنية- العملية والخدمات الداعمة كما جاء تفصيلاً فى الملحق (١).

المـادة (٢)

الأجزاء والتعريفات

٢-١ يتكون اتفاق القرض هذا من أربع عشرة مادة ومن الملحقين التاليين:

ملحق ١: مستند المشروع.

ملحق ٢: معايير القبول والمواد الأخلاقية والمبادئ العامة للتعاقد.

٢-٢ تعتبر الملاحق سالفة الذكر جزء أساسى وجوهرى من اتفاق القرض.

٢-٣ الكلمات والمصطلحات المذكورة فيما بعد لها المعانى التالية:

"اتفاق القرض"	اتفاق القرض الحالى والتمهيد وملاحق الاتفاق تعد جزءاً لا يتجزأ منه.
المؤسسة المالية الإيطالية (Artigiancassa)	المؤسسة المالية الإيطالية التى قامت حكومة جمهورية إيطاليا بتعيينها للتوقيع على الاتفاق المالى مع البنك المركزى المصرى.
التقرير المالى المحاسبة	التقرير المالى الصادر من شركة المحاسبة.
شركة المحاسبة	الفرع المحلى لشركة محاسبة دولية يتم اختيارها من قبل وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى المصرية لمراجعة المستندات الإدارية المتعلقة بالقرض الميسر.
المقترض	الحكومة المصرية.
البنك المركزى المصرى	البنك المركزى المصرى.
المركز الدولى للدراسات الزراعية المتوسطية - بارى (CIHEAM-Bari)	المركز الدولى للدراسات الزراعية المتوسطية - بارى.
العقد (العقود) التجارية	العقد (العقود) التجارية الخاصة بتوريد السلع والخدمات المتعلقة بتنفيذ البرنامج.
الاتحاد الأوروبى (EU)	الاتحاد الأوروبى.
الاتفاق المالى	الاتفاق المبرم بين Artigiancassa (المؤسسة المالية الإيطالية) بصفتها وكيل المقرض والبنك المركزى المصرى -المؤسسة المالية المصرية- بصفته وكيل المقترض، بغرض تنفيذ هذا الاتفاق.

فترة السماح	فترة زمنية تستغرق عشرين (٢٠) عامًا تبدأ من تاريخ أول سحب من حساب القرض الميسر.
مكتب التعاون التنموى بالسفارة الإيطالية	UTL-DGCS/ سفارة جمهورية إيطاليا فى جمهورية مصر العربية.
الجهات الإيطالية المختصة	وزارة الخارجية والتعاون الدولى بالجمهورية الإيطالية من خلال مكتب التعاون التنموى هى السلطة الإيطالية المختصة بتنفيذ اتفاق القرض هذا يدعمها أى كيان حكومى مختص أخر بحكومة جمهورية إيطاليا يتم تحديدها لغرض هذا الاتفاق.
الجهات المصرية المحلية المختصة	وزارة التعاون الدولى هى السلطة المصرية المختصة بتنفيذ اتفاق القرض هذا يدعمها أى كيان مختص أخر بجمهورية مصر العربية يتم تحديده بغرض تنفيذ هذا الاتفاق، مثل البنك المركزى المصرى ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضى.
المقرض	حكومة جمهورية إيطاليا.
القرض	القرض الميسر المقدم من الحكومة الإيطالية إلى جمهورية مصر العربية.
الإدارة العامة للتعاون التنموى - MAECI-DGCS	الإدارة العامة للتعاون التنموى - وزارة الخارجية والتعاون الدولى بجمهورية إيطاليا.
وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى	وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى بجمهورية مصر العربية.
وزارة التعاون الدولى	وزارة التعاون الدولى بحكومة جمهورية مصر العربية.
كتيب التشغيل (O.M.)	كتيب التشغيل.
الخدمات	مبلغ القرض الميسر المخصص لتنفيذ الدعم الفنى والإدارى والعلمى المقدم من المركز الدولى للدراسات الزراعية المتوسطية - بارى إلى وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى.
القرض الميسر	التمويل المقدم من المؤسسة المالية الإيطالية والذى يتم منحه وفقًا للبنود والشروط المنصوص عليها فى المادة (٨) من هذا الاتفاق وطبقًا للتصريح الصادر من وزارة الاقتصاد والمالية بجمهورية إيطاليا وطبقًا للمقترح المقدم من وزارة الخارجية والتعاون الدولى بجمهورية إيطاليا.

المادة (٣)

وصف المشروع

٣-١ يهدف المشروع إلى المساهمة فى تحقيق النمو الاقتصادى فى المجتمعات الريفية بما يحقق التنمية المستدامة فى محافظتين مصريتين هما المنيا والفيوم من خلال تقديم ما يلى:

(أ) أعمال البنية الأساسية (الأعمال المدنية).

(ب) بناء القدرات (من خلال تقوية وتقديم الكفاءات المناسبة لموظفى المؤسسات المحلية المعنية) من خلال تقديم الخدمات الفنية والعلمية والخدمات الداعمة من قبل المركز الدولى للدراسات الزراعية المتوسطية - بارى.

(جـ) توريد (المعدات) إلى محطة البحوث الزراعية فى ملوى ومحطات الزراعة الآلية وجمعيات التعاونيات الزراعية فى المناطق المستهدفة فى محافظتى المنيا والفيوم.

٣-٢ يتم توضيح المشروع بالتفصيل بالملحق الأول وتفصيله بشكل أكبر فى خطط العمل الشاملة والسنوية التى ستعدها وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى فى مرحلة التنفيذ والتى سيحتفظ بها الطرفين كمستندات مرجعية بهدف إجراء تحليل تفصيلى لكل جزء من أجزاء التوريدات والأنشطة وتكاليفها المعنية، وكذلك لإعداد المواصفات.

المادة (٤)

المؤسسات والجهات المعنية بتنفيذ المشروع

٤-١ تعد وزارة التعاون الدولى بجمهورية مصر العربية (المشار إليها فيما بعد بـ"وزارة التعاون الدولى") والإدارة العامة للتعاون التنموى بوزارة الخارجية الإيطالية والتعاون الدولى (المشار إليها فيما بعد "الإدارة العامة للتعاون التنموى") الجهات المختصة للطرفين فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق القرض الحالى.

٤-٢ بجانب وزارة التعاون الدولى والإدارة العامة للتعاون التنموى فإن المؤسسات والجهات الأخرى المعنية بتنفيذ المشروع هى كالتالى:

٤-٢-١ عن حكومة جمهورية مصر العربية:

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى بصفتها المؤسسة القومية المنسقة للتنفيذ تدعمها المؤسسات التنفيذية التالية:

معهد بحوث الهندسة الزراعية بمركز البحوث الزراعية.

قطاع الزراعة الآلية.

الإدارة المركزية للتعاون الزراعى.

الإدارة المركزية للإرشاد الزراعى.

٤-٢-٢ عن حكومة جمهورية إيطاليا:

المؤسسة المالية الإيطالية، بصفتها المقرض والموقع على الاتفاق المالى عن الجانب الإيطالى والتى قامت حكومة جمهورية إيطاليا بتعيينها لتقديم القرض الميسر وإدارته، بما فى ذلك تولى عمليات المسحوبات والسداد.

السفارة الإيطالية/ مكتب التعاون التنموى التى تعمل محليًا نيابة عن الإدارة العامة للتعاون التنموى.

٤-٣ المركز الدولى للدراسات الزراعية المتوسطية- بارى، بصفته منظمة حكومية معترف بها من قبل الحكومة الإيطالية (بموجب قانون رقم ٩٣٢ بتاريخ ١٩٦٥/٧/١٣، وقانون رقم ١٥٩ بتاريخ ٢٠٠٠/٥/٢٦) والحكومة المصرية (بموجب قرار البرلمان المصرى رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٨٢) بصفته مقدم الخدمات الفنية والعلمية والخدمات الداعمة.

المادة (٥)

التزامات الحكومة الإيطالية

٥-١ تلتزم الإدارة العامة للتعاون التنموى بالنيابة عن إيطاليا بإتاحة مبلغ بحد أقصى ١٠,٠٠٠,٠٠٠ يورو فى شكل قرض ميسر طبقًا للمادة (١) من اتفاق القرض الحالى.

٥-١-١ يستخدم مبلغ ١,٩٨٠,٦٠٠ يورو من المبلغ سالف الذكر فى تمويل الخدمات الفنية والعلمية والخدمات الداعمة المقدمة من المركز الدولى للدراسات الزراعية المتوسطية - بارى. يتم سحب هذا المبلغ على ثلاث دفعات سنوية مقدمًا، كما هو محدد تفصيلاً فى الملحق (١) ويتولى المركز الدولى سالف الذكر إدارة هذا المبلغ مباشرة طبقًا للوائح الداخلية المطبقة والقواعد والتعليمات الإدارية المطبقة الخاصة به.

٥-١-٢ يستخدم باقى مبلغ القرض الميسر فى تمويل المشتريات من التوريدات (على الأقل ١٠,٣٩٠,٧٩٢٠ يورو) وأعمال المراجعة (بحد أقصى ٩٩,٠٠٩٠٠ يورو).

٥-٢ تقوم وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى باختيار شركة المحاسبة من خلال إجراء مناقصة تنافسية مع اتباع تعليمات الدليل العملى لإجراءات التعاقد (PRAG) (طبقًا لما هو محدد فى المادة ٦-١-٤) يتم تغطية التكاليف ذات الصلة من الموارد المحددة فى البند السابق ٥-٣، لهذا الغرض يتعين على وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى قبل الإعلان عن المناقصة أن تسلم دعوة بتقديم العطاءات وعقد المحاسبة إلى الإدارة العامة للتعاون التنموى لإصدار خطاب عدم ممانعة، تم تخصيص موارد تمويل أعمال المحاسبة بنموذج "Up to" وأية مدخرات تنشأ من إجراءات المناقصة التنافسية يتم تخصيصها لصالح شراء التوريدات.

٥-٢-١ يتعين على شركة المحاسبة المختارة إصدار ثلاثة تقارير مراجعة فيما يتعلق بكل دفعة من الدفعات بالإضافة إلى إصدار تقرير نهائى تقتصر المراجعة على المصروفات المتعلقة بالحصول على الخدمات الفنية والعلمية والخدمات الداعمة المقدمة من المركز الدولى للدراسات الزراعية المتوسطية - بارى بالتوافق مع وضعها الحكومى.

المادة (٦)

التزامات الحكومة المصرية

٦-١ تلتزم حكومة جمهورية مصر العربية بتنفيذ جميع الالتزامات الناشئة عن اتفاق القرض الحالى وبصفة خاصة:

٦-١-١ التأكد من تنفيذ المشروع طبقًا لنصوص اتفاق القرض الحالى بحيث تكون الحكومة المصرية مسئولة عن استخدام القرض الميسر وعن إرساء العقود وإدارتها وكذلك عن الإشراف على الأنشطة.

٦-١-٢ التعهد - من خلال وزارة التعاون الدولى والبنك المركزى المصرى - بإعادة إقراض مبلغ القرض الميسر إلى وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى وإلى المستفيدين النهائيين (محطة البحوث الزراعية فى ملوى ومحطات الميكنة الزراعية والجمعيات التعاونية الزراعية ووحدات الإرشاد الزراعى بمحافظتى المنيا والفيوم) وذلك بالشروط التى تهدف إلى تعظيم الأثر الإيجابى للمستفيدين النهائيين.

٦-١-٣ ضمان إتاحة الموارد المالية وتقديمها فى المواعيد المحددة لتغطية التكاليف الاستثمارية للبرنامج التى لا يغطيها القرض الميسر (مكتب التنسيق فى القاهرة والمنيا والفيوم وإتاحة: مواقع التركيب، خدمات البنية الأساسية، فريق العمل، وعمل مسوح مبدئية للأعمال وتنفيذ الأعمال والإشراف على الأعمال وإجراءات الفحص النهائية) والتكاليف الجارية من خلال وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى.

٦-١-٤ التأكد من تطبيق وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى لآخر إصدار من إجراءات الشراء المحددة فى الدليل العملى لإجراءات التعاقد الممولة للأعمال الخارجية المعتمدة من المفوضية الأوروبية وطبقًا لمعايير القبول والمواد الخاصة بالأخلاقيات ومبادئ التعاقد العامة المحددة فى الملحق (٢).

٦-١-٥ التأكد من تمكين فريق عمل الإدارة العامة للتعاون التنموى من الوصول إلى مناطق تنفيذ البرنامج والاطلاع على المستندات الفنية الخاصة بالمشروع للسماح لهم بتنفيذ أعمال الإدارة والمراقبة والتقييم. يتعين على وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى الاحتفاظ بسجلات خاصة بإجراءات المناقصات والتعاقد، بما فى ذلك أصول المناقصات المقدمة وملفات المراسلات وأية مراسلات ذات صلة لمدة خمس سنوات بعد استكمال المشروع.

المادة (٧)

إدارة وتنفيذ المشروع

٧-١ فور توقيع اتفاق القرض الحالى واستكمال الإجراءات الداخلية، يقوم البنك المركزى المصرى والمؤسسة المالية الإيطالية بتوقيع اتفاق مالى فيما يتعلق بكامل المبلغ المزمع تمويله من القرض الإيطالى الميسر لتوريد السلع والخدمات الخاصة بالمشروع. ويحدد الاتفاق المالى الإطار القانونى بين المقرض والمقترض ويشمل أحكام الاتفاق الحالى محدداً إجراءات السحب والسداد.

٧-٢ تتولى وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى تنفيذ المشروع من خلال قطاع الزراعة الآلية والإدارة المركزية للإرشاد الزراعى والإدارة المركزية للتعاون الزراعى ومعهد بحوث الهندسة الزراعية بمركز البحوث الزراعية (على سبيل المثال إعداد وطرح المناقصات، تنفيذ ومراقبة والإشراف على توريد السلع بالاستفادة من الخدمات الفنية والعلمية والخدمات الداعمة المقدمة من المركز الدولى للدراسات الزراعية المتوسطية إلخ) طبقًا للملحق (١).

٧-٣ تحصل وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى على السلع والخدمات ذات الصلة طبقًا لمبادئ وإجراءات الشراء المحددة فى اللوائح الخارجية الأوروبية "الدليل العملى لإجراءات التعاقد" وغيرها من معايير القبول والمعايير الأخلاقية المشار إليها فى البند ٦-١-٤ بهذا الاتفاق.

٧-٤ تقدم صورة من مستندات المناقصة إلى الإدارة العامة للتعاون التنموى لعدم الممانعة عليها عن طريق السفارة الإيطالية/ مكتب التعاون التنموى فى القاهرة قبل إصدار الطلب للتقدم للعطاء، وذلك للسماح بالإعلان عن الدعوة من خلال وسائل الإعلام الإيطالية المناسبة.

٧-٥ تقوم وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى مع الخدمات الفنية والعلمية والخدمات الداعمة المقدمة من المركز الدولى للدراسات الزراعية المتوسطية - بارى بتقييم العطاءات وإعداد تقرير تقييم العطاءات وترسية العقد على مقدم العطاء المختار ثم إرسالها إلى الإدارة العامة للتعاون التنموى. مع نسخة كاملة - عند الطلب - من كافة العروض الأصلية المقدمة من المتقدمين للعطاء. يتم ترسية العقد / العقود وتوقيعه (توقيعهم) بعد تفويض من الإدارة العامة للتعاون التنموى.

٧-٦ بعد استكمال المشروع تقوم الإدارة العامة للتعاون التنموى ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضى بإجراء تقييم نهائى مشترك.

المادة (٨)

بنود وشروط القرض الميسر وإجراءات الإقراض

٨-١ يتمتع القرض الميسر بعنصر تيسير يعادل (٦٠٪) وفيما يلى الشروط المالية المناظرة لمثل هذا العنصر التيسيرى:

معدل الفائدة: صفر بالمائة سنويًا.

السداد على ٣٠ سنة شاملة فترة سماح تبلغ عشرين عامًا وذلك على أقساط متساوية متتالية مؤجلة.

٨-٢ يتم تحديد إجراءات سحب القرض الميسر بالتفصيل فى الاتفاق المالى. وبصفة خاصة، وتسحب المؤسسة المالية الإيطالية الأموال لصالح المورد بناء على طلب البنك المركزى المصرى بعد مراجعة عقد التوريد/ المورد والمستندات الإدارية (الفواتير، مستندات الشحن إلخ...)

طبقًا للأساليب المحددة فى عقد التوريد. فيما يتعلق بمكون الخدمات الفنية والعلمية والخدمات الداعمة (المركز الدولى للزراعات المتوسطية - بارى) تقوم المؤسسة المالية الإيطالية بسحب المبلغ المعنى (١,٩٨٠,٦٠٠ يورو) على ثلاث دفعات مقدمًا، طبقًا لما هو موضح تفصيلا فى الملحق (١)، مباشرة إلى المركز الدولى للدراسات الزراعية المتوسطية - بارى، بناءً على موافقة مسبقة من البنك المركزى المصرى، وبعد استكمال الإجراءات الرسمية المحددة فى الاتفاق المالى وفى الاتفاق التنفيذى الذى سيتم إبرامه بين المركز الدولى للدراسات الزراعية المتوسطية - بارى ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضى مباشرة بعد توقيع اتفاق القرض الحالى.

٨-٣ يحدد الاتفاق التنفيذى المزمع إبرامه بين المركز الدولى للدراسات الزراعية المتوسطية - بارى ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضى - ضمن غيرها من الأمور - أنه سيتم سحب الدفعات السنوية التالية للدفعة الأولى بعد تقديم تقرير محاسبى عن فترة التنفيذ المحددة إلى المؤسسة المالية الإيطالية والإدارة العامة للتعاون التنموى.

المادة (٩)

الرقابة أثناء التنفيذ

٩-١ تحتفظ الإدارة العامة للتعاون التنموى بحقها فى رقابة تنفيذ المشروع، وكذا الشفافية والكفاءة والفاعلية فى استخدام الأموال المقدمة من حكومة جمهورية إيطاليا ويجوز مراقبة أنشطة الإدارة العامة للتعاون التنموى فى كل من إيطاليا ومحليًا من خلال:

(١) خبراء الإدارة العامة للتعاون التنموى خلال بعثات محددة.

(٢) فريق العمل بالسفارة الإيطالية.

٩-٢ تفويض المؤسسة المالية الإيطالية لمراقبة عمليات السحب.

٩-٣ لتيسير أعمال المراقبة من قبل المؤسسة المالية الإيطالية طبقًا للبند ٩-١، يتعين على وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى إصدار تقارير سنوية فنية ومالية فيما يتعلق بتقدم سير العمل بالمشروع وترفق تقارير المراجعة المالية كذلك بالتقارير المالية.

المـادة (١٠)

تعليق الاتفاق

١٠-١ فى حالة وجود عوائق تحول دون تنفيذ المشروع نتيجة وقوع أحداث قهرية يقرها الطرفان طبقًا للممارسات السائدة (مثل الحروب، والفيضانات، والحرائق، والأعاصير، والزلازل، والنزاعات العمالية والإضرابات، ومشكلات فى التنقل غير متوقعة)، تطبق الأحكام التالية:

١٠-١-١ إذا استمر العائق الذى يحول دون تنفيذ المشروع لأقل من ١٢ شهراً، يتم تعليق أنشطة المشروع ويتم الاحتفاظ بالتمويل المتبقى حتى زوال العائق وتصريح الإدارة العامة للتعاون التنموى باستئناف أنشطة المشروع.

١٠-١-٢ إذا زادت مدة العائق الذى يحول دون تنفيذ البرنامج عن ١٢ شهراً، يتفق الطرفان معًا على مصير التمويل المتبقى.

المـادة (١١)

تسوية النزاعات

١١-١ يتم تسوية أى نزاع ينشأ بين الطرفين فيما يتعلق بتفسير و/أو بتنفيذ هذا الاتفاق وديًا عن طريق إجراء المشاورات أو المفاوضات بينهما من خلال القنوات الدبلوماسية.

المـادة (١٢)

تعديلات الاتفاق

١٢-١ يجوز للطرفين تعديل هذا الاتفاق فى أى وقت، أى تعديلات يتعين أن تتم كتابة من خلال تبادل مذكرات شفاهية. تصبح نافذة فور استكمال الإجراءات الداخلية.

١٢-٢ يمكن تعديل الملاحق من خلال خطابات متبادلة على المستوى الفنى.

المـادة (١٣)

إنهاء الاتفاق

١٣-١ يحتفظ الطرفان بحق إنهاء هذا الاتفاق - بعد التشاور المشترك - فى حالة التأخير الواضح غير المبرر والمطول فى تنفيذ المشروع.

المـادة (١٤)

الدخول حيز النفاذ والمدة

١٤-١ يصبح اتفاق القرض الحالى نافذاً من تاريخ استلام آخر إخطار يفيد إخطار أحد الطرفين الطرف الآخر استكمال الإجراءات الداخلية لإقرار الاتفاق الحالى.

١٤ -٢ يظل اتفاق القرض الحالى ساريًا طوال مدة سريان القرض الميسر.

١٤ -٣ فى حالة إنهاء الطرفين لاتفاق القرض الحالى، فمن المتفق عليه أنه يجوز للإدارة العامة للتعاون التنموى أن تطالب برد أيه مبالغ لم يتم صرفها.

إشهاداً على ذلك قام الموقعان أدناه، المفوضان حسب الأصول لحكومتيهما، بتوقيع اتفاق القرض الحالى.

حرر فى القاهرة فى شرم الشيخ، الموافق ١٤ من مارس ٢٠١٥ من نسختين أصليتين باللغة الإنجليزية، لكل منهما ذات الحجية.

عن حكومة جمهورية مصر العربية	عن حكومة جمهورية إيطاليا
د/ نجلاء الأهوانى	**موريتسيو ماسارى**
وزيرة التعاون الدولى	سفير إيطاليا فى مصر

ملحق (١)

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى

مصـــر

"تحسين نظام الميكنة الزراعية المستدامة فى محافظتى المنيا والفيوم"

"SAMSIMIFA"

مقترح المشروع

قـرض ميسـر

القـاهـرة . فـبراير ٢٠١٤

المقر	مصر .
القطاع	قطاع الزراعة والتنمية الريفية .
الموضوع	تزويد صغار المزارعين ومتوسطيهم، وكذلك الجمعيات الزراعية التعاونية فى محافظتى المنيا والفيوم بنظم الميكنة المستدامة الفعالة والمبتكرة للنظم الزراعية الرئيسية على مستوى الحقل . تطوير وتعزيز محطات الخدمة التابعة لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ومركز البحوث الزراعية ، وكذا أبحاث معهد بحوث الهندسة الزراعية المطبقة فى محطة الميكنة من خلال ابتكارات مستدامة وتحسين نظام إدارة المعرفة التشاركى .
المبلغ	١٠٠٠٠٠٠٠ يورو، على أن يتم توزيعها كالآتى : مستلزمات ومراجعة ٨٠١٩٤٠٠ يورو . خدمات مقدمة (من خلال سيام - بارى) ١٩٨٠٦٠٠ يورو .
المانح	الإدارة العامة للتعاون والتنمية بوزارة الشئون الخارجية الإيطالية .
المساعدة	قرض ميسر .
الوكالات المنفذة	وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى . سيام / بارى
الجهات المنفذة	وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ممثلة فى الجهات الآتية : مركز البحوث الزراعية (قطاع الزراعة الآلية ومعهد بحوث الهندسة الزراعية) الإدارة المركزية للإرشاد الزراعى . الإدارة المركزية للتعاونيات الزراعية . معهد سيام / بارى .
الهدف العام	المساهمة فى تحقيق الهدف الإنمائى للألفية الحالية والذى من المتوقع أن يحد من معدل الفقر إلى النصف فى ٢٠١٥ من خلال الدعم للميكنة الزراعية المستدامة، بناء القدرات فى مجال البحث، التعاونيات الزراعية، ومراكز الميكنة ، وعلى مستوى الإرشاد .
الهدف النوعى	المساهمة فى زيادة الزراعة المستدامة من خلال دعم وتعزيز نظم الميكنة الزراعية فى محافظتى المنيا والفيوم .

مدة المشروع	٣ سنوات
وصف المشروع	يهدف المشروع إلى المساهمة فى النمو الاقتصادى للمناطق الريفية لتحقيق تنمية مستدامة للقطاع الزراعى لمحافظتى المنيا والفيوم فى مصر، وبصفة خاصة تشجيع الاستدامة الاجتماعية - الاقتصادية والبيئية فى نظم الزراعة الرئيسية فى المنطقة من خلال دعم خدمات الإرشاد الزراعي والميكنة الزراعية الموجودة . الهدف الفرعى رقم (٤) لخطة عمل التنمية الزراعية المستدامة لعامى ٢٠١٠/٢٠١١ - ٢٠١٦/٢٠١٧ من أجل تعظيم الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية (خصوبة التربة - إدارة المياه) واستخدام المدخلات الزراعية بصورة أكثر فاعلية والعمل على استقرار سكان الريف . لن يستهدف المشروع المزارع المكثفة، لكن على الأغلب سيستهدف نظم الزراعة واسعة النطاق وصغار المزارعين ومتوسطيهم فى ١٤ منطقة (فى المنيا والفيوم فقط)، حيث قام معهد بحوث الهندسة الزراعية - مركز البحوث الزراعية بإنشاء وتشغيل محطات تأجير خدمات لتحسين الأداء ولزيادة استدامة نظم الزراعة ذات الصلة. سوف يتم التركيز فى محافظة المنيا على تقديم ميكنة مستدامة موجهة بشكل أساسى لمحاصيل القمح والذرة وقصب السكر بينما فى محافظة الفيوم سيتم التركيز على محاصيل (القمح والذرة والبرسيم)، بالإضافة إلى (الأعشاب والطماطم)، حيث سيستهدف نظم زراعة المحاصيل الرئيسية . سيكون هذا النهج متسقًا تمامًا، مع الاستراتيجية المصرية للتنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠"، والتى تهدف إلى زيادة كفاءة الميكنة ، مدخلات الزراعة وتحسين تقنيات الزراعة للحفاظ على الموارد لتعظيم خصوبة التربة وترشيد تدوير واستخدام المخلفات الزراعية (القش، مخلفات الذرة الشامية، إلخ...) . من أجل الوصول إلى الأهداف المنشودة فإنه سيتم مسبقًا تأسيس نهج تشاركى قوى لإدارة المعرفة لإقرار إدخال الابتكار المناسب، وتقليل المخاطر ذات الصلة على جميع المستويات . ولهذا السبب فإنه سيتم تطبيق مفاهيم المعرفة الصحيحة ومنهجية الابتكار التشاركية، وكذلك التدريب والتحديث من خلال جولات دراسية والمشاركة فى العديد من ورش العمل والمعارض ذات الصلة قبل إعداد المناقصة الخاصة بالمستلزمات .

	سيقوم معهد سيام - بارى بعقد تدريب تأهيلى عالى المستوى وتوفير الدعم الفنى والعلمى، وكذا خدمات دعم الإدارة لتعزيز وتطوير قدرات المستفيدين المصريين والجهات المعنية المصرية على مختلف المستويات(وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، قطاع الميكنة الزراعية، معهد بحوث الهندسة الزراعية، الإدارة المركزية للإرشاد الزراعي، والإدارة المركزية للتعاون الزراعى) من أجل إجراء تحليل مشترك للاحتياجات ووضع المواصفات الفنية التى تلاءم المزارعين وقدرات المحطات طبقًا لظروف كل مركز على حدة ووفقًا للابتكارات التى تم دراستها وملاحظتها خلال الدورات التدريبية وجلسات التحديث فى مصر وإيطاليا . سيتم تأسيس واختبار نظام إدارة رائد لتعزيز أداء محطات تأجير الخدمة عن طريق تطبيق نسبة التكلفة/ كفاءة المنفعة واعتماد المعدل ذى الصلة بين المستخدمين .

قائمة الاختصارات :

التعاونيات الزراعية	ACA
بنك التنمية الأفريقى	ADB
صندوق التنمية الأفريقى	ADF
معهد بحوث الهندسة الزراعية	AENRI
مركز البحوث الزراعية	ARC
خطة العمل السنوية	AWP
الإدارة المركزية لخدمات الإرشاد الزراعى	CAAES
المركز الدولى للدراسات الزراعية المتطورة لدول حوض البحر المتوسط (بارى - إيطاليا)	CIHEAM BARI
الإدارة العامة للتعاون والتنمية	DGCS
جنيه مصرى	EGP
الاتحاد الأوروبى	EU
منظمة الأغذية والزراعة	FAO
الإدارة المركزية للعلاقات الزراعية الخارجية	FAR
إجمالى الناتج المحلى	GDP
محطات تأجير الخدمة	HSS
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	ICT
الصندوق الدولى للتنمية الزراعية	IFAD
مجموعة فنية مشتركة	JTG
إدارة المعرفة	KM
وزارة الشئون الخارجية الإيطالية	MAE
وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى	MALR

قرار وزارى	M.D
وزارة التعاون الدولى	MIC
خطة العمل العامة	OWP
التقييم الريفى التشاركى	RPA
دليل عملى لإجراءات التعاقد على الأعمال الخارجية للاتحاد الأوروبى	PRAG
تحليل احتياجات التدريب المشترك	PTNA
خطة عمل التنمية الزراعية المستدامة ٢٠١٠/٢٠١١ - ٢٠١٦/٢٠١٧	SADBP
استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة ٢٠٣٠	SSAD
اللجنة التنسيقية	SC
تدريب المتدربين	TOT
الوحدة الفنية المحلية - مكتب التعاون الإيطالى	UTL

جـدول المحتـويـات

١ خلفية.

١-١ الإطار المؤسسى.

١-٢ الإدارة المعرفية وقطاع الميكنة الزراعية فى مصر.

١-٢-١ على المستوى القومى.

١-٢-٢ على المستوى المحلى (المنيا - الفيوم).

٢ المشكلات والاستراتيجيات.

٢-١ تحليل المشكلات.

٢-٢ اختيار الإستراتيجية.

٣ التنفيذ.

٣-١ الهدف العام.

٣-٢ الهدف النوعى، النتائج والأنشطة.

٣-٢-١ الهدف النوعى.

٣-٢-٢ النتائج المتوقعة والمؤشرات.

٣-٢-٣ الأنشطة.

٤ الإطار المنطقى.

٥ المستفيدون.

٦ الموقع والمدة.

٦-١ الموقع.

٦-٢ المـدة.

٧ الجدول الزمنى للمشروع.

٨	الإدارة والتنظيم.
٨-١	اللجنة التوجيهية.
٨-٢	فريق المشروع.
٩	الاستدامة.
٩-١	استدامة مؤسسية.
٩-٢	استدامة ثقافية- اجتماعية.
٩-٣	التكنولوجيا الملائمة.
٩-٤	استدامة مالية اقتصادية.
١٠	المتابعة والتقييم.
١٠-١	المتابعة.
١٠-٢	التقييم.
١١	الخطة المالية والمراجعة، توزيع الميزانية.
١١-١	المراجعة المالية.
١١-٢	توزيع ميزانية المشروع.

١ - الخلفية:

عنوان المشروع هو "تحسين نظم الميكنة الزراعية المستدامة فى محافظتى المنيا والفيوم، فى إطار الشراكة المتينة بين مصر وإيطاليا فى قطاعات الزراعة والتنمية الريفية، حيث تكونت تلك الشراكة من خلال اتفاقيات وارتباطات رسمية على أعلى مستوى سياسى، وذلك أثناء الاجتماع الثنائى الثالث والإعلان المشترك ذى الصلة (روما-١٩ مايو ٢٠١٠)، وبالإضافة إلى أن قطاع الزراعة والتنمية الريفية يمثلان بالفعل أولوية لكلا البلدين.

تم توجيه المشروع ليكون ضمن نفس سياق مبادرات أخرى مفعله من خلال التعاون الثنائى مثل: أداة مبادلة الديون ("تطوير مهارات الحرف اليدوية وتعزيز الوضع الاقتصادى للمرأة فى صعيد مصر")، وكذلك "برنامج الاتحاد الأوروبى المشترك للتنمية الريفية والذى ستنفذه إيطاليا كدولة رائدة (بلغت مبادرات التعاون للمحفظة القطاعية الإيطالية فى قطاع الزراعة مبلغ ٥٧٠٠٠٠٠٠ يورو).

أعلمت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى فى خطابها رقم ٢١ بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٢ مكتب التعاون الإيطالى بالقاهرة عن رغبة الوزارة فى استخدام خط ائتمان بمبلغ ٨٧٧٩٧٦٧٢٨ يورو كدعم لتحسين الاستدامة فى قطاع الميكنة الزراعية بدلاً من المقترح المبدئى لتخصيصه لتطوير "برنامج إنتاج وتربية الجاموس فى مصر".

قامت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى من خلال الإدارة المركزية للعلاقات الزراعية الخارجية ومكتب التعاون الإيطالى بتشكيل مجموعة فنية مشتركة فى أكتوبر ٢٠١٣، من أجل تنسيق مبادرات التعاون الإيطالى المميزة الجارية والمتنامية لدعم القطاع الزراعى والريفى فى مصر (القرار الوزارى رقم ١٩٦٣ بتاريخ ٢٠١٣/١٢/٣٠ فى هذا الشأن).

نظمت تلك المجموعة الفنية المشتركة العديد من الاجتماعات ضمت خبراء من وحدة الدعم الفنى الإيطالية/ سيام - بارى مع الإدارات المعنية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، وذلك للانتهاء من صياغة مبادرة تتبنى وتدعم التحسين المستدام فى قطاع الميكنة الزراعية لمحافظتى المنيا والفيوم، وبرزت أثناء اجتماعات المجموعة الفنية المشتركة، ضرورة إجراء زيارات ميدانية للمحافظات المختارة بغرض تعميق المعرفة حول آلية سلسلة خدمات الميكنة، الإرشاد الزراعى، إنجازات البحث ضمن مستويات مختلفة من المعرفة.

تمت الزيارات الميدانية خلال الفترة من ٢١-٢٣ أكتوبر ٢٠١٣ وأجريت خلالها لقاءات ثنائية مع ممثلين للجهات المعنية الفاعلة من معهد بحوث الهندسة الزراعية، وقطاع الزراعة الآلية والإدارة المركزية للإرشاد، وقد تم عرض المعلومات النهائية فى نوفمبر ٢٠١٣ فى القاهرة، وذلك فى حضور المجموعة الفنية المشتركة ووحدة الدعم الفنى الإيطالية لتحديد استراتيجية المشروع الرئيسية والاتفاق على محتويات المشروع.

فى ٢ فبراير ٢٠١٤، عقد اجتماع تم تنظيمه بالعلاقات الزراعية الخارجية للتأكيد على ميزانية المشروع وأنشطته وقد بلغت الميزانية المتوقعة ١٠٠٠٠٠٠٠ يورو، لتغطى مكونى المشروع التاليين:

مستلزمات ومراجعة (٨٠١٩٤٠٠ يورو).

سيقوم سيام - بارى بتوفير الدعم الفنى والإدارى والتنفيذى والعلمى (١٩٨٠٦٠٠ يورو).

تم إعداد مقترح هذا المشروع بناءً على ما تمت الإشارة إليه، وليكون متسقًا تمامًا مع الأهداف الأربعة للإستراتيجية المصرية للتنمية الزراعية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ بالإضافة إلى الهدف النوعى رقم (٤) (تنمية الميكنة الزراعية لبعض المحاصيل الحقلية والبستانية) لخطة عمل التنمية الزراعية المستدامة ٢٠١٠ /٢٠١١ - ٢٠١٦/٢٠١٧

١-١ الإطار المؤسسى:

سيتم تنفيذ المشروع تنفيذاً مشتركًا بين وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى وسيام - بارى ، حيث تنفذ معظم الأنشطة من خلال الهياكل العاملة بمركز البحوث الزراعية ووزارة الزراعة المصرية، وتكون المراكز المستهدفة هى تلك التى تضم مراكز ميكنة تعمل بالفعل.

المؤسسات المعنية تتمثل فى الآتى:

تم إنشاء محطات تأجير الخدمة من خلال المرحلة الثانية لخطة الميكنة الزراعية (١٩٨٥-١٩٩٠) لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى كما أدى دعم مشروعات مثل : (مشروع التنمية الزراعية والممول من بنك التنمية الأفريقى) إلى جعل الميكنة الزراعية بمثابة قضية محورية فى الزراعة المصرية، حيث يعمل فى الفيوم والمنيا عدد ١٤ محطة تأجير خدمات.

أنشىء مركز البحوث الزراعية فى أوائل السبعينيات، وهو منظمة حكومية تتبع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، حيث يعتبر مركز البحوث الزراعية مسئولاً عن إجراء البحوث فى مجال الزراعة للحفاظ على الموارد الطبيعية والبشرية الموجودة فى المناطق الزراعية فى مصر، وكذا دعم الإرشاد الزراعى.

أنشىء قطاع الميكنة الآلية ضمن مركز البحوث الزراعية من أجل توفير خدمات الميكنة الزراعية للمزارعين فى أكثر من ١٠٠ محطة ميكنة والتى تغطى جميع المناطق الزراعية فى مصر، كما أنشىء معهد بحوث الهندسة الزراعية ضمن مركز البحوث الزراعية فى عام ١٩٨٢ ومقره القاهرة، حيث يقوم بإجراء الأبحاث المتعلقة بمشاكل الحقل التى تعيق الميكنة، كما يقوم بتطوير آلات وتقنيات جديدة تتلاءم مع الظروف المصرية، حيث يتعامل بشكل مباشر مع الشركات المصنعة للآلات الزراعية لتشجيع الصناعة المحلية لإنتاج الآلات المطلوبة، ويتم تقديم خدمات النصح الاستشارية للمزارعين والمصنعين، وكذا لمستوردى الآلات لحل مشاكلهم، كما قام معهد بحوث الهندسة الزراعية بعمل استبيان لتقييم احتياجات المزارعين من الآلات الزراعية، وقد قام بإجراء الاستبيان محطة المعهد بمركز ملوى - محافظة المنيا.

تعتمد الجمعيات التعاونيات الزراعية على الإدارة المركزية للتعاون الزراعى والتى تم تضمينها فى الخدمات الزراعية لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، فعلى المستوى القومى يتم تنسيق جمعيات التعاونيات الزراعية من قبل اثنين من إدارات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، قطاع الخدمات الزراعية والإدارة المركزية للتعاونيات، حيث تقوم الأولى بتوفير المقترحات الفنية، بينما تعمل الثانية على توفير المدخلات الزراعية طبقًا لما توصى به الإدارة المركزية الأولى وبما يتماشى مع خطط الدعم القومى لسلع الأمن الغذائى الاستراتيجية (البطاطس والأرز والقمح .... إلخ).

تعد الإدارة المركزية لخدمات الإرشاد الزراعى إحدى القطاعات السبع لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى وهى مفتاح للإرشاد على المستوى القومى، ويعتبر نظام الإرشاد الزراعى العام فى مصر والذى بدأ فى العمل كخدمة حكومية فى عام ١٩٥٣ أحد النظم الأساسية فى الوزارة وهو يعمل على مستويين : الوزارة (المستوى القومى) وعلى المستوى التنفيذى حيث ينظم الإرشاد الزراعى كوادر فنية وإدارية على مستوى المحافظات والمراكز والقرى، وهو يتكون من خمس أقسام تعمل على تقديم الإشراف الفنى لفريق العمل القائم على الإرشاد.

١-٢ إدارة المعرفة وقطاع الميكنة الزراعية فى مصر.

١-٢-١ المستوى القومى:

تتركز جهود إدارة المعرفة على الأهداف التنظيمية مثل : تحسين الأداء، الميزات التنافسية، تقاسم الدروس المستفادة، التكامل والتطوير المستمر للمؤسسة، وتتداخل جهود إدارة المعرفة مع التعليم المؤسسى ويمكن تميزها عن ذلك بزيادة التركيز على تشجيع تقاسم المعرفة والتى ينظر إليها على أنها أداة تمكين للتعليم المؤسسى ورصيداً استراتيجيًا لتشجيع تبادل المعرفة وبآلية أكثر تماسكًا من الأبحاث النظرية السابقة.

يتم إتاحة إدارة المعرفة فى مصر فى مجال الزراعة والتنمية الريفية من قبل مختلف الفاعلين : القطاع العام بشكل رئيسى، وكذا القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى والمنظمات الدولية.

يعمل القطاع العام من خلال الإرشاد وخدمات الأبحاث التطبيقية التى تقوم بإجرائها الأقسام والمعاهد من خلال مركز البحوث الزراعية.

يدل العدد الكبير من العاملين بالإرشاد الزراعى بوزارة الزراعة بمدى التداخل المتعدد لهذا القطاع، حيث يقدر عددهم بـ ٢٥٠٠٠ من الموظفين المدنيين العاملين فى خدمات الحكومة (رفيرا، et al، ١٩٩٧) وعلى المستوى القومى فإن الإرشاد العام (نظام الإرشاد الأساسى بالوزارة القائم) ، يتألف من ٧٤٢١ عامل، منهم حوالى ٢١٧ فى الكوادر

العليا من حملة البكالوريوس أو أعلى ٧١٪ منهم رجال، وهناك نحو ٣,٧٠٤ أخصائيًا لتقديم الدعم للكوادر بالحقول وأقل من ١٪ ممن يحملون شهادات لدراسات عليا، ونسبة ١٩٪ منهم نساء، ويمثل عمال الإرشاد على مستوى الحقل ما يقرب من نصف عدد موظفى الإرشاد الزراعى ٤٦٪، بحيث يحمل ٦٨٪ منهم شهادة الثانوية العامة ويمثل عنصر النساء نسبة أقل من ٤٪ منهم، وهناك مجموعتان أخريتان من العاملين لتقديم المعلومات والاتصال والتكنولوجيا، إلى جانب كوادر الدعم وغيرها الضالعة فى خدمات التدريب، وقام القطاع العام بتوظيف نحو ٨ عاملين لتوفير التدريب، ونحو ٣٨ عامل لدعم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ويأتى ضمن أولويات قسم الإرشاد الزراعى الدور الهام لتكنولوجيا الابتكار وإدارة المعرفة، وذلك طبقًا لما جاء فى المهام الرسمية التى أدركتها وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى كرد فعل لضرورة إيجاد نظم تعليمية جديدة نابعة من التغيرات العالمية مثل العولمة، تحرير التجارة والخصخصة، تقليل فجوة الإنتاج لزيادة نسبة الاكتفاء الذاتى من المحاصيل الاستراتيجية، وكذا تقليل الحاجة لاستيراد المنتجات الغذائية. وتسهم عملية التنسيق بين أنشطة البحوث وأقسام الإرشاد لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى فى إدخال ونشر الوسائل التكنولوجية المتعلقة بالحياة الريفية، بما فى ذلك منهجية إنتاج وتسويق المحاصيل الحقلية والبستانية بالإضافة إلى إنتاج الماشية والتنمية الريفية.

قد يتداخل قسم الإرشاد الزراعى الإقليمى مع الميكنة إلا أن معظم مهمته فى الواقع تتعلق بإدارة صرف الدعم المالى المقدم من برنامج الدعم القومى وبشكل أساسى للتعاونيات الزراعية.

ومن بين مقدمى الخدمة للمزارعين يأتى القطاع الخاص والمعروف عنه الأداء الأفضل من القطاع العام نظراً للموارد المتاحة لتدريب الكوادر وتنفيذ البرامج، وفى مصر فإن الإرشاد فى القطاع الخاص يقوم به شركات خاصة تقدم خدمات المعلومات والاستشارات

لمزارع الشركات والاستشاريين الذين يقومون ببيع الخدمات للحيازات الكبيرة والقيام بأنشطة الإرشاد وإدارة المزارع، وقد لاحظت جهات مانحة دولية قوة القطاع الخاص فى تقديم المعلومات للمزارعين، ولذلك قامت بتخصيص مبلغ مستدام لتمويل هذا القطاع على سبيل المثال: الوكالة الأمريكية للتنمية قامت بتوفير التدريب لموظفى القطاع الخاص تحت رعاية عدة مشروعات فى مصر.

يلتزم عدد قليل من المنظمات غير الحكومية بالتنمية الريفية ولا يوجد من بينهم من يقدم الدعم لإرشاد القطاع العام، تقوم المنظمات غير الحكومية ومنظمات التنمية بمساعدة المزارعين من خلال مشروعات موجهة لأنشطة الإنتاج الزراعى المتعلقة بمعاملات ما بعد الحصاد ونقل المحاصيل، المبيعات المحلية وتصدير السلع والبضائع المنتجة إلى أسواق التصدير الخارجية، علمًا بأن معظم الجمعيات الزراعية والتى تعمل حاليًا قد قامت بإنشائها منظمات تنمية مثل: الوكالة الأمريكية للتنمية أو المنظمات غير الحكومية.

وفى المقابل، تلعب المنظمات الدولية مثل البنك الدولى والصندوق الدولى للتنمية الزراعية ومنظمات حكومية دولية مثل سيام - بارى دوراً هام فى ترجمة البحوث لنتائج ملموسة على مستوى المزارعين، حيث إنهم أداة فعالة لتوفير التعليم وتطوير النوع ومنح برامج القروض الصغيرة فى جميع أنحاء مصر.

ونظراً لأهمية الميكنة الزراعية فإنه قد تم وضع الإطار لخطة الميكنة الزراعية عام ١٩٧٩ والتى ضمت ٣ مراحل:

المرحلة الأولى (١٩٨٠-١٩٨٥): خصصت لأعفاء الحيوان من العمليات الحقلية وذلك لزيادة إنتاج اللحوم والألبان، تلك المرحلة تطلبت تقديم خدمات كاملة للأراضى من خلال جرارات للحرث والتقليب وإعداد الأرض، المرحلة الثانية (١٩٨٥-١٩٩٠): كان هدفها تحرير العمالة البشرية من العمل المباشر فى الأرض، حيث تم تطبيق نظام كامل للميكنة الزراعية فى هذه المرحلة على بعض العمليات الحقلية الإضافية كتقليب الأرض

والتسطير وحصد الأرز والقمح وتقطيع الأعلاف الخضراء واختفاء السواقى، بينما المرحلة الثالثة (١٩٩٠-٢٠٠٠) : فى المناطق الريفية شملت الخطة برنامج لإنشاء محطات ميكنة للتوجيه والإرشاد الزراعى وقد نجح البرنامج فى تقديم الإرشاد وخدمة العملاء، كما تم تمويله لشراء العديد من طرز الآلات ، كما نجح أيضًا فى إنشاء العديد من ورش الإصلاح الصغيرة، وكذا مراكز للصيانة، كل تلك الجهود وغيرها من البرامج الداعمة جعلت من الميكنة الزراعية فى هذه الحقبة إحدى القضايا ذات الأولوية للتنمية الزراعية فى مناطق مصر.

تعانى مصر من نقص فى الموارد الزراعية الطبيعية وخاصة الأراضى والمياه ولتقليص الفجوة بين الإنتاج الزراعى واحتياجات السكان فقد تم إعداد خطة عمل إستراتيجية التنمية الزراعية حتى عام ٢٠١٧ من أجل مواجهة التغيرات الدولية والمحلية، وكذا مواكبة التغيرات الأخرى فى القطاع الزراعى، هذا وقد تم إعداد استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ عام ٢٠٠٩ وبالتعاون التام بين "وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى وعدد من المنظمات الدولية (منظمة الأغذية والزراعية، البنك الدولى، الصندوق الدولى للتنمية الزراعية)" ، وقد تضمنت الاستراتيجية الأهداف الرئيسية التالية:

١ - الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.

٢ - رفع درجة الأمن الغذائى لسلع الغذاء الإستراتيجية.

٣ - زيادة التنافسية فى المنتجات الزراعية.

٤ - تحسين المناخ من أجل الاستثمارات الزراعية.

٥ - تحسين مستوى المعيشة لسكان الريف والحد من معدل الفقر فى المناطق الريفية.

علاوة على ذلك، فإن خطة عمل التنمية الزراعية المستدامة ٢٠١٠-/٢٠١١ ٢٠١٦-٢٠١٧ قد ضمت فى الهدف النوعى رقم (٤) لإنجازات الإستراتيجية المذكورة أعلاه خصوصًا الهدف النوعى الرابع بعنوان (تطوير الميكنة الزراعية لبعض المحاصيل

الحقليــة والبستانية)، مع الأخــذ فى الاعتبــار بشكل مباشر موضوع الابتكـار المستدام فى الزراعة.

١-٢-٢ على المستوى الإقليمى: المنيا والفيوم

ستتركز أنشطة المشروع بمحافظتى المنيا والفيوم، وسيتم إعطاء وصف موجز فيما يلى عن الابتكار الذى سيـوفـره كل من القطاعين العـام والخـاص المعنيين بخـدمـات الميكنة الزراعية للمزارعين بالمحافظتين.

المنيا: يوجد لدى قطاع الميكنة الزراعية التابع لمركز البحوث الزراعية بمحافظة المنيا عدد ٥ محطات خدمة فعالة حيث يوجد ورشة مركزية بمركز (ملوى) وأخرى صغيرة بمركز (التوفيقية) لإصلاح وصيانة الآلات، كما يوجد محطات خدمة أخرى أقل إمكانية للصيانة اليوميـة والإصلاحات الصغيـرة، وتتـمثل خدمات الميكنة الزراعيـة الرئيـسيـة المقدمة للمزارعين فى: (حرث التربة "أزميل - الحرث العميق - الحفار"، تسوية التربة باستخدام آلات الليزر، بذار محاصيل الحقل، آلة فرم المخلفـات النباتيـة "الذرة - سيقان القطن") يمتد عمل كل مركز ميكنة إلى محيط حوالى ٣٠ كم، حيث يتم تقديم الخدمات مباشرة للمزارع الذى قام بدفع مقابل الخدمة مقدمًا وبأسعار منخفضة مقارنة بأسعار خدمات القطاع الخاص، ويعمل بمنطقة ملوى محطة بحوث معهد بحوث الهندسة الزراعية التابع لمركز البحوث الزراعيـة ، حيث يعـمل بها ١٠٠ باحث و٦٠٠ موظف إدارى (كل معـهد بحوث تابع لمركز البحوث الزراعية بالقاهرة لديه باحثيه وموظفيه الذين يعملون بمحطة بحوث ملوى) لإدارة ١٦٠ فدان للأغراض التجريبية، إلا أن الآلات المتوفرة غير صالحة لإدارة مثـل هـذه التجارب (من بين الجرارات المتوفـرة يوجد اثنـين فقط صالحان للعمل أما ما تبقى فهو تحت الصيانة).

الفيوم : يوجد بمحافظة الفيـوم ٩ محطات خدمة بالقرى التالية (العدوة، طامية، لاهون، سانورس، إطسا، أبو جندير، أبشواى، يوسف الصديق، كوته) أحدهم فقط بها

ورشة عمل مركزية (هى قرية العدوة بالفيوم)، وتتشابه محطات الخدمة بمحافظة الفيوم بمثيلاتها المتواجدة بمحافظة المنيا من حيث الإدارة والملامح، يتواجد القطاع الخاص للميكنة بشكل أكبر بمحافظة الفيوم عنه بمحافظة المنيا، وبالتالى فإن أسعار التأجير أقل، علاوة على ذلك فإن خدمات القطاع الخاص لا تحمل المزارع تكاليف إضافية للنقل، ويمكن الدفع بعد أداء الخدمة أو بتسهيلات ائتمانية، كما يمكن إنجاز العمليات المختلفة فى مدة قصيرة أو خلال نفس اليوم، وذلك لتواجد القطاع الخاص بنفس القرية، ومع ذلك تعتبر جودة الخدمات التى يقدمها القطاع الخاص جودة منخفضة، وذلك من وجهة نظر المزارعين الذين تمت مقابلتهم.

٢- المشكلات والاستراتيجيات:

٢-١ تحليل المشكلة:

تدرك الحكومة المصرية الضرورة الملحة لتحسين الابتكار المستدام على مستوى المزارعين، وقد تم بالفعل تعزيز وتمويل العديد من الابتكارات فى هذا الشأن، ومن جهات مانحة مختلفة مثل : (البنك الأفريقى للتنمية - الاتحاد الأوروبى - التنمية والتعاون بوزارة الشئون الخارجية الإيطالية - البنك الدولى) الذين ساهموا فى تطوير نهج محدد من أجل دعم الإرشاد والخدمات والتنمية الريفية المتكاملة بمصر السفلى.

أكد جميع الفاعلين المعنيين، والذين قامت بعثة المسح بمقابلتهم، على أهمية الميكنة الزراعية بمراكز محافظتى المنيا والفيوم، وإدراك أصحاب المصلحة المحليين لأهمية دور الميكنة فى تحسين خصوبة التربة وزيادة الإنتاجية الزراعية، والمحافظة على الاستدامة، وتحسين معيشة المزارعين وبالإضافة إلى أن الميكنة ضرورية لتقديم خدمات أفضل لطرح الحلول الإيجابية والمنطقية للمشاكل التى تواجه المزارع والتغلب على مشكلة قلة العمالة اليدوية المتاحة لتلبية احتياجات ذروة لموسم.

جـدول (١)

التحليلات الإستراتيجية الأولية

نقـاط الضعـف	نقـاط الخطـر
الآلات غير كافية لتغطية الاحتيـاجات المطلوبة. بعض الآلات اللازمة غائبة أو خارج الخدمة. يستغرق إصلاح الآلات وقتاً طويلاً جداً لنقـص فى قطـع الغيـار، عـوائق مـاليـة، تحديات الإدارة ضمن النظام الإدارى القائم بمحطات الخدمة. يتطلب نظام الرى السطحى استخدام نوعية خاصة من الآلات الصغيرة لمنع تأثر محاصيل الحقـل. ليس كل السائقين مؤهلين، الإرشاد لا يتضمن الميكنة بصورة مباشرة. رسوم التأجير فى محطات الخدمة الثابتة بغض النظر عن سماتها. لا يتم تقييم التشغيل أو تقـارير البيـانات لمحطة الخدمة. ارتفاع النسبة بين الفنيين إلى الإداريين (١: ٣ فى محطات الخدمة ١ : ٩,٥ بمعهد بحوث الهندسة الزراعية بالمنيا). عدم وجود حواسب آلية - بريد إليكترونى وأجهزة فاكس فى أى من محطات الخدمة.	إذا لم تتوافر الخدمة المطلوبة فى الوقت المناسب سينخفض المحصول. إذا زاد الطلب سيزيد وقت الانتقال، مما يقلل من كفاءة الآلات. إذا اعتاد المزارعون على استخدام الأسمدة الكيماوية والزراعة الكثيفة سيؤدى ذلك إلى انخفاض خصوبة التربة. سيكون من الصعب أن تتلاءم أو تطبق إستراتيجية الابتكار. إذا لم تتناسب مع احتياجات المستفيدين. قد يكون الزاميًا تعديل الرسوم فى مختلف المراكز لتتناسب مع احتياجات المزارعين/ الحقل. إذا لم توضع معايير الكفاءة فى الاعتبار وضمن إستراتيجية محددة ، سيؤدى ذلك إلى عدم كفاءة خدمات محطة الخدمة. إذا لم يكن سائقو وفنيو الخدمة على درجة مرضية من الكفاءة فإن ذلك سيؤدى إلى هدر الابتكارات الجديدة التى تم تقديمها. إذا كانت الآلات المقدمة ضخمة جداً، فسيصعب نقلها وتشغيلها.

تقوم الـ٥ محطات خدمة بمحافظتى المنيا والفيوم، والذى تم زيارتهم أثناء الزيارة الميدانية فى شهر أكتوبر ٢٠١٣ بتقديم بعض خدمات الميكنة الزراعية المحدودة للمزارع المجاورة مثل : (عدد محدود من الجرارات مختلفى القوة HP & ١٦٥ - ٥٠)، توفير ازميل او حرث عميق، تسوية التربة بأجهزة التسوية العادية أو المزودة بأجهزة الليزر، بعض غراسات بنجر السكر أو محاصيل الحقل، جميع محطات الخدمة التى تمت زيارتها تحتوى على أعداد كبيرة من الجرارات أو آلات زراعية قديمة ومتآكلة مثل: (غراسات، محاريث، قطاعات وآلات بذار).

يعمل أكثر من ٧٠٠٠ موظف بالإرشاد معظمهم بحاجة إلى التدريب والتحديث، ويعمل المرشدون الزراعيون الحكوميون بشكل وثيق مع المزارع والتعاونيات الزراعية، وحينما ينتقل المزارعون من إنتاج المحاصيل الغذائية الأساسية إلى إنتاج منتجات زراعية للتصدير يؤدى ذلك إلى زيادة طلبهم للخدمات والاستشارات الزراعية وتنشأ هنا الحاجة للتعاون بين المؤسسات (لرفع قدرات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى) الموجودة بالفعل، دعم المجتمع وتنمية المزارع الصغير.

على مستوى الإرشاد تم إبراز المشاكل التالية:

حاجة الموظفين للتحديث والتأهيل للقيام بدورهم كميسر لإدارة المعرفة ضمن الابتكار المستدام.

قلة مشاركة الإرشاد فى العملية التشاركية لدعم الابتكار فى الميكنة.

يدعم الإرشاد البرامج الوطنية التى توفر المدخلات الزراعية للسلع الإستراتيجية الرئيسية (الأمن الغذائى)، ولهذا السبب فمن الضرورى أن يشارك موظفيه بشكل مباشر فى الخيار التشاركى للابتكار المستدام الخاص بالنظم الزراعية المستهدفة، وذلك لتتلاءم مع المعلومات الأساسية المتحصل عليها بالفعل أو المتوقع الحصول عليها من قبل جميع الفاعلين المشاركين المعنيين/ المستفيدين (التعاونيات الزراعية - المزارعين - محطات الخدمة - المعاهد البحثية).

من ناحية أخرى، تركز إدارة المعرفة فى القطاع الخاص بقوة على منتجاتها أو احتياجاتها الشرائية، وتتجاهل الجوانب الأخرى المتعلقة بتنمية المجتمع والبيئة، وعلى ارشاد القطاع الخاص أن يعمل مع نظيره بالقطاع الحكومى بنظام الشراكة حتى يعود ذلك بالنفع بصورة فعالة على المزارعين من ناحية المعرفة المحلية ويعملا على دمج هذه المعرفة فى النظام المحصولى، هذا ويضم القطاع الخاص فى مصر شركات بذور، موردى مدخلات زراعية أخرى، تجار تجزئة محليين ومصدرين.

يجب تعيين كفاءات محددة وإدارة معرفة للابتكار والاستدامة فى الميكنة لدعم النظم الزراعية الرئيسية وكذلك ملاحظة التطوير وضرورة تحسين التقنيات المستدامة ومنظومة خدمات الميكنة مع الأخذ فى الاعتبار الظروف المناخية والزراعية ، كل تلك العوامل تؤثر على التنمية الاقتصادية، والاجتماعية وذلك بسبب النقص المتزايد فى الأيدى العاملة التى تدعم الأنشطة الزراعية، وخاصة فى محافظة الفيوم.

فى أغلب الأحيان يرجع سبب انخفاض مستوى كفاءة محطات الخدمة إلى عدم كفاءة الآلات المستخدمة (أحدث الآلات تستخدم منذ ١٠ سنوات)، بالإضافة إلى طول المسافات التى يجب قطعها من أجل خدمة المزارعين وكذا الآلات غير المتاحة (خارج الخدمة انتظاراً للصيانة) .

العقبات التى تعيق زيادة كفاءة الآلات المتاحة:

ندرة قطع الغيار فى المخازن.

الوقت الطويل الذى يتطلبه الحصول على قطع الغيار وذلك بسبب الإجراءات البيروقراطية وعدم توافر الميزانية المالية.

الحاجة لاستبدال بعض الأجزاء من جرارات السحب والتى تسمح لجرارات أخرى باستكمال العمل.

ومن خلال إبداء الملاحظات والمناقشات مع أصحاب المصلحة، فإنه يمكن تلخيص عوامل فقر وسوء الخدمات التى تقدمها محطات الخدمة فى ٤ عوامل رئيسية:

١ - عدم وجود الآلات والماكينات الزراعية المناسبة:

خدمات الميكنة الزراعية مطلوبة من قبل جميع فئات المزارعين.

عدم وجود الآلات الزراعية الحالية التى لا تلبى الطلب على الخدمات المطلوبة.

عدم توافر بعض المعدات الضرورية لمحطات الخدمة (الغراسات، الحفارات، آلة رش الأسمدة).

ما يقرب من نصف الجرارات بمحطات الخدمة فى حالة انتظار لقطع الغيار التى يتم توريدها من الإدارة المركزية لوزارة الزراعة بالقاهرة. الإجراءات البيروقراطية وعدم توافر التمويل المالى لا يسمح بسرعة توريد قطع الغيار.

الأحجام الكبيرة لبعض الآلات لا تسمح بالوصول إلى بعض المزارعين وذلك إما بسبب الطرق الضيقة أو لصغر مساحة الحقول.

تقديم القطاع الخاص لخدمات زراعية محدودة (الجرارات متوسطة، الأزميل الحرث والتسوية)، ومعظم المزارعين غير راضين لا عن كمية الخدمات التى يقدمها القطاع الخاص ولا عن التكلفة المرتفعة مقارنة مع تلك التى تطبقها محطات الخدمة الحكومية.

٢ - عدم توافر الصيانة الكفء ووسائل الإصلاح:

عدم توافر مخزون من قطع الغيار والإجراءات البيروقراطية الطويلة لشراء قطع الغيار.

عدم توافر معدات وأدوات الإصلاح المناسبة.

فقر البنية التحتية الأساسية لورش العمل القائمة.

غياب الأثاث وأجهزة السلامة.

٣ - القدرات المهنية للموارد البشرية:

جميع فئات العاملين التقنيين بحاجة إلى تدريب لتطبيق واستخدام التقنية المبتكرة للآلات الحديثة (السائقين والميكانيكيين).

ينبغى تدريب موظفى الإدارة على استخدام أجهزة الحاسب الآلى والبرامج لتسهيل الإجراءات الإدارية.

٤ - التنظيم والتعاون بين أصحاب المصلحة:

ضعف التعاون والتنسيق والتناغم بين أصحاب المصلحة وأحيانًا تكون مفقودة تمامًا (التنسيق بين الإرشاد ومحطات الخدمة ، بين محطات الخدمة ومراكز البحوث، بين المزارعين ومراكز البحوث).

تقوم جميع محطات الخدمة بتسجيل كافة بيانات العمليات (ساعات العمل لكل آلة، الدخل، النفقات... إلخ) ولا تقوم محطات الخدمة بتحليل تلك البيانات لتحسين كفاءة الخدمات.

على مستوى المزارعين والتعاونيات الزراعية تم تسليط الضوء على المشاكل التالية:

الفقر فى المزج الصحيح بين الآلات المناسبة، والذى قد يتيح تحسين كفاءة نظام الحجز بشكل كبير.

ضعف مشاركة المزارعين فى العملية التشاركية لدعم الابتكار الذى يتناسب مع حجم قطعة الأرض ودورة المحصول، ونوع المحصول، وإدارة الرى، ودون الإخلال بالعمالة المحلية والتقاليد/ الثقافات).

عدم تحديث الخطوط الاقتصادية الأساسية للحقل من جهة تكاليف بعض وحدات تمثيل المحاصيل الرئيسية (وحدة تمثل فدان من القمح والذرة وغيرها) لتقييم مدى استدامة أسعار تأجير الآلات للمزارعين، وبالتالى اتجاهات تكاليف الإنتاج وفقًا لذلك وضرورة عمل دراسة استقصائية أولية فى هذا الصدد.

عدم دراية المزارعون بالابتكارات المتاحة وسماتها، وكذلك بالممارسات الجيدة للحرث مع التركيز على ربط حرث التربة بالمدخلات الزراعية، مصارف المياه وخصوبة التربة، حيث إن الحرث غير السليم يمكن أن يلحق الضرر بخصوبة التربة.

عدم قيام الجمعيات التعاونية الزراعية بأى دور فعلى لتشجيع استخدام الميكنة، خاصة للآلات الصغيرة ويمكن دراسة إمكانية تعاقد التعاونيات مع محطات الخدمة كمقدمى خدمة للآلات الصغيرة مما يتيح الفرصة لاختبارها على المستوى التجريبى، وأيضًا توفير التدريب اللازم للعاملين بالجمعيات التعاونية الزراعية أو ضمن الإرشاد.

تقوم الجمعيات التعاونية الزراعية بتوفير المدخلات الزراعية طبقًا للبرامج الوطنية وبالتعاون مع خدمات الإرشاد ولهذه الأسباب فإنه من الضرورى إشراكهم فى اختيار الميكنة المبتكرة، لكى تتناسب مع المدخلات السابق ذكرها.

يعتبر المزارعون أن الخدمات المقدمة من القطاع الخاص للميكنة الزراعية ذات جودة منخفضة.

العقبات والحلول

عدم كفاءة الميكنة الزراعية لسد احتياج المزارعين تنشيط عملية التشارك لانتقاء الابتكارات المستدامة للميكنة الزراعية	إشراك الفاعلين الذين لم يسبق لهم التدريب أو التحديث المعرفى بغرض استخدام الابتكار المستدام زيادة الإدارة المعرفية وقدرات جميع الفاعلين	جميع الآلات ومعدات الورش المتاحة لا تعمل/ قديمة/ لتلبية الاحتياجات تقديم الآلات الزراعية ومعدات الورش	نقص كفاءة مراكز الميكنة تحسين كفاءة مراكز الميكنة الزراعية

٢-٢ الاستراتيجية المختارة :

فى الماضى، كان يتم إتاحة التكنولوجيا والتوريدات من خلال القرار على المستوى المركزى من أعلى إلى أسفل حيث كانت تعد هى استراتيجية التطوير الرئيسية المعمول بها فى مصر، مثل هذه الاستراتيجية أدت إلى التعارض بين الملكية والإدارة، وعرقلة عملية التنمية المحلية الشاملة، تم بالفعل فى الماضى القيام بتجارب إيجابية مثل (مشروع الميكنة الزراعية بالنوبارية) والتى أكدت على أن اتباع نهج تكامل للابتكار المستدام بمشاركة جميع الجهات الفعالة، وبدعم من نظم التحديث وبناء القدرات يعتبر هو الطريقة الأكثر فاعلية لضمان الابتكارات المستدامة والخدمات التى تتناسب مع احتياجات المزارعين وتعظيم الحد من تأثير العوامل البيئية وتحقيق أفضل نسبة بين التكلفة/ الكفاءة.

وقد وضع المشروع الحالى فى اعتباره جميع الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المستهدفة فى المناطق المعنية وتستند الاستراتيجية المقترحة على الاتساق التام وعلى أولويات التنمية وتوجيهات التعاون الإيطالى لعامى (٢٠١٣-٢٠١٥)، مؤكدة على الربط بين الأمن الغذائى والتنمية الريفية والزراعة. هذا وللزراعة دورها الملحوظ كعامل لتشجيع التنمية الاقتصادية، الحد من الفقر، والتحسين العام للأحوال المعيشية للسكان المعنيين من خلال إدارتها المستدامة.

هذا وتعتبر الابتكارات المستدامة فى مجال الميكنة الزراعية وإدارة المعرفة من أجل تحسين الخدمات المقدمة للمزارعين والجمعيات التعاونية الزراعية إحدى الأولويات الرئيسية للزراعة فى محافظتى المنيا والفيوم، وهذا هو السبب الذى أكسب المشروع أولوية قصوى لإنشاء "نظام تشاركى لإدارة المعرفة" والذى يهدف إلى تحسين الابتكارات المستدامة لتقوية خدمات الميكنة الزراعية وبإشراك والربط مع بالإرشاد الزراعى والبحث، حيث سيتم تنفيذ المشروع فى عدد ١٤ مركزاً ممن يضمون محطات خدمة عاملة، البحوث ، الإرشاد الزراعى وجمعيات التعاون الزراعى.

تعمل الابتكارات المستدامة فى مجال الميكنة الزراعية وإدارة المعرفة على تحسين الخدمات المقدمة للمزارعين والجمعيات التعاونية الزراعية حيث تعتبر هذه الجمعيات واحدة من أهم أولويات الزراعة فى محافظتى المنيا والفيوم، وكذلك تعتبر من الأولويات القصوى للمشروع لإنشاء "نظام تشاركى لإدارة المعرفة" الذى يهدف إلى تحسين الابتكارات المستدامة لتقوية خدمات الميكنة الزراعية التى ترتبط بالإرشاد الزراعى والبحث، حيث ينفذ المشروع فى عدد ١٤ مركزاً ممن يتوافر فيهم محطات الخدمة، البحوث، الإرشاد الزراعى والجمعيات التعاونية الزراعية.

وبما أن المجالات الزراعية عديدة ومتشعبة، فإن محطات الخدمة لن تستطيع تلبية جميع الاحتياجات ، ومن ناحية أخرى فإن الحصول على خدمة الميكنة فى موعدها بدقة هو أمر ضرورى للحصول على إنتاجية عالية، وبالتالى فإن ميكنة القطاع الخاص هى بحاجة أيضًا إلى التحديث والمعلومات اللازمة لتطوير مستوى الابتكار المستدام، علاوة على أنه بمجرد إخطار مقدمى الميكنة من القطاع الخاص بشأن الآلات الزراعية الحديثة، فإن ذلك قد يمكنهم من الاستفادة من برامج تشجيع الائتمان المتاحة.

يستهدف نظام الزراعة التقليدية محاصيل متعددة فى كلا المحافظتين وفى المنيا (القمح، البرسيم، قصب السكر، البطاطس) والفيوم (القمح، الذرة، بنجر السكر، البرسيم، الأعشاب العطرية) ويجب إجراء دراسة استقصائية لتحديث بيانات المحاصيل

الرئيسية على مستوى المنطقة والتى ينبغى القيام بها فى المرحلة الأولى من تنفيذ المشروع للمساعدة فى اختيار الآلات اللازمة الفعالة. كما تهدف الدراسة إلى حساب تكاليف الإنتاج من أجل وضع تصور للتكنولوجيا المناسبة لخفض تلك التكاليف مع مراعاة مستوى معيشة الأسرة الريفية.

تستند المنهجية الشاملة لتنفيذ المشروع على دمج اداة البحوث التطبيقية، وتفعيل نهج المشاركة من قبل الوحدات الإرشادية، وبناء القدرات لجميع الجهات الفاعلة المعنية من أجل تطوير الواقع الاجتماعى والاقتصادى لجميع الفئات المستهدفة (مراكز الميكنة ، مركز البحوث الزراعية بملاوى، المزارعين، الجمعيات التعاونية الزراعية بالمنيا والفيوم) توسيع نطاق المعرفة من خلال الأنشطة الحيوية والاختبار العلمى لإدارة عدد ٢ محطة خدمة رائدة (١ بالمنيا، و١ فى الفيوم).

سيقوم سيام بارى بدعم جميع خدمات بناء القدرات والإدارة للحصول على التكنولوجيا المستدامة ، وذلك من خلال نهج تشاركى والذى يتماشى مع نمط "دائرة المعرفة" (نوناكا وتاكوشى - ١٩٩٥).

بناءً على التحليل الرباعى المقترح والذى تم وضعه خلال مرحلة الصياغة لمعرفة وتحديد نقاط القوة والضعف، التهديدات والفرص التى تم إعدادها خلال مرحلة الصياغة فإن استراتيجية المشروع المتوقعة ستعمل على تشجيع محطات الخدمة للعمل بطريقة أكثر كفاءة وتقديم التكنولوجيا المناسبة وتقليل الوقت الذى يتطلبه الإصلاح مما يضمن استدامة خدمات الميكنة الزراعية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى للمزارعين المستفيدين وسوف تشجع القطاع الخاص لمحاكاة القطاع العام.

لهذا السبب فإن التدخل فى محطات الخدمة لن يكون قاصراً فقط على الشراء الضخم "للأجهزة الحديثة الجديدة" ، ولكن يجب أن يعتمد على نهج إدارة المعرفة التشاركية المبتكر، حيث يحدد مقدمو الخدمات والمستخدمون معًا احتياجاتهم والمعوقات على مستوى المركز.

ولهـذا السـبب فـإنه من المتوقـع تطبيـق استراتيجية المشـروع فى ١٤ مركـزاً (٥ بالمنيا و٩ بالفيوم) حيث ستعنى محطة خدمة فى كل محافظة بـ:

١ - مستفيدين مباشرين (التدريب ومهارات إدارة المعرفة).

٢ - الهيئات المنفذة للمشروع (ميسرين ريفيين ، مقدمى الخدمات للمزارعين/ الجمعيات التعاونية الزراعية).

الجدول (٢)

يركز على نقاط القوة والفرص : العوامل الخارجية والداخلية

القـــوة	الفـــرص
العملاء يثقون ويقدرون جودة محطات الخدمة بوزارة الزراعة. تطبيق محطات الخدمة لأسعار تنافسية. ارتفاع الطلب من قبل المزارعين. المحطات العاملة تمتد بخدماتها إلى حقول تبعد لمسافة تصل إلى ٣٠ كم. آلة حصاد القمح الصغيرة يسهل صيانتها واستعمالها فى الحقول الصغيرة. تقديم محطات الخدمة لتقارير (أسبوعية - شهرية - نصف سنوية - سنوية). يؤمن المزارعون وأصحاب المصلحة بتطبيق دورة المحاصيل الزراعية.	القطـاع الخاص لا ينـافس محطـات الخدمة فى محـافظة المنيـا ولكنـه أكـثر تنـافسية فى محافظة الفيوم. الاستثمار فى محطات الخدمة هو استثمار حكيم (زيادة الطلب، البنية التحتية، توافر الموظفين). الرسـوم المـرنة يمكن أن تعظـم من خـلال محطات الخدمة. تقدير الميكنة الصغيرة. الأخذ فى الاعتبار البرنامج الوطنى (نوعية البذور - الأسمدة - السماد الحيوى (للتخطيط لملامح الميكنة). كمية هائلة من البيانات يمكن تحليلها من قبل محطات الخدمة للرفع من كفاءتها. مدرسة فنية لسائقى الجرارات من الممكن أن تكون دعمًا لإدارة المعرفة لديهم للحصول على سائقى جرارات مؤهلين.

بناءً على ما سبق فإن جوهر استراتيجية المشروع سيكون نهجًا مبتكراً حقيقيًا لقطاع الزراعة الآلية، ويرتكز على ثلاثة محاور أساسية.

تدريب وتحديث جميع الجهات الفاعلة المعنية من (مركز البحوث الزراعية - الإدارة المركزية للإرشاد الزراعى بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى - محطات الخدمة - الإدارة المركزية للتعاونيات الزراعية).

تعزيز أداء محطات الخدمة (فنيًا - ماليًا - إداريًا).

الاتفاق على ابتكار مستدام على أساس إدارة المعرفة.

تكون مخرجات الاستراتيجية الرئيسية للمشروع فى النهاية على النحو التالى :

جعل محطات الخدمة تعمل بكفاءة وباستقلال مالى.

إعداد ابتكار مستدام تشاركى للخدمة وبحوث الميكنة الزراعية يعتمد على الاحتياجات الحقيقية ومدى ملاءمة الآلات التى تم اختيارها لنوع التربة، المحصول، وظروف البيئة.

تحديث مهارات الموارد البشرية على مختلف المستويات فى وزارة الزراعة، مركز البحوث الزراعية، التعاونيات الزراعية.

يركز المشروع جهوده على التكنولوجيا المستدامة آخذا فى الاعتبار فقط التقنيات الزراعية المعتاد تطبيقها بالفعل بين المزارعين، وتجدر الإشارة إلى أن هناك مشروعين آخرين ينفذان بنفس المنطقة وهما:

١ - البرنامج المشترك للتنمية الريفية الممول من الاتحاد الأوروبى (٢٧ مليون يورو)، والذى سيغطى الجوانب الزراعية والكفاءة البيئية لنظم الزراعة المحلية.

٢ - مشروع الحرف اليدوية والمقدر تمويله بحوالى (٢,٢ مليون يورو) من خلال اتفاقية مبادلة الديون المصرية - الإيطالية والذى ينفذ بالتعاون مع سيام بارى، حيث سيعمل المشروع على دمج الأنشطة التعليمية والفنية المتعددة مع أنشطة الزراعة والذى سيوجه بصفة خاصة إلى المرأة الريفية.

تسهم المبادرتان المشار إليهما فى تحسين الظروف المعيشية للمجتمعات الريفية بمحافظتى المنيا والفيوم، وفى إطار تنمية ريفية متعددة وشاملة وبالتكامل مع هذا المشروع من خلال التنسيق والتوافق الملائم والذى يكفله وجود سيام بارى، بالإضافة إلى إمكانية استفادة مقدمى الميكنة الزراعية من القطاع الخاص من خطوط الائتمان التى يتيحها الصندوق الإجتماعى للتنمية والممول أيضًا من التعاون الإيطالى، والذى يعمل فى هاتين المحافظتين.

يعود تحقيق أهداف هذه المبادرة بالنفع فى تأسيس منهجية تشاركية تتبنى الابتكار المستدام من أجل تكرار برنامج المشروع فى محافظات أخرى فى مصر.

وأخيراً، فإن استراتيجية المشروع تتسق بصورة كبيرة مع كل من الأهداف الخمسة لإستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة لسنة ٢٠٣٠ والأنشطة الأربعة المتوقعة لخطة عمل الزراعة المستدامة لعام ٢٠١٠/٢٠١١-٢٠١٦/٢٠١٧

٣- التنفيذ

٣-١ الهدف العام

المساهمة فى "تحقيق الهدف الإنمائى للألفية الحالية والذى من المتوقع أن يحد من معدل الفقر إلى النصف فى ٢٠١٥ من خلال الدعم للميكنة الزراعية المستدامة، بناء القدرات فى مجال البحث، التعاونيات الزراعية، ومراكز الميكنة، وعلى مستوى الإرشاد".

٣-٢ الهدف النوعى، النتائج، الأنشطة.

الهدف المحدد، النتائج المتوقعة والمؤشرات وكذلك الأنشطة السابق تحديدها فى عملية التقييم التشاركى (عن طريق العمل المشترك بين وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، مركز البحوث الزراعية، الجمعيات التعاونية الزراعية ومعهد بحوث الهندسة الزراعية بمركز البحوث الزراعية) هى على النحو التالى:

٣-٢-١ الهدف المحدد.

"المساهمة فى زيادة الزراعة المستدامة من خلال دعم وتعزيز نظم الميكنة الزراعية فى محافظتى المنيا والفيوم".

وكما سبق ذكره فإن الابتكار من أجل التنمية الريفية يجب أن يكون مستدامًا ومناسبًا لاحتياجات المستخدمين، التربة وخصائص المحاصيل، علاوة على ذلك فإن الميكنة المبتكرة ينبغى أن تهدف إلى زيادة الإنتاجية (كمًا ونوعًا) تقليل الخسائر فى الحقل وتعزيز مرونة نظام الزراعة مع تغير المناخ (قلة المياه، زيادة درجة الحرارة، ... إلخ).

سيقوم المشروع بنشر الأنشطة التى من شأنها أن تسهم فى تحقيق التنمية الريفية وتحسين الظروف المعيشية للمزارعين ، وخاصة من خلال تخفيف العمل الشاق فى الحقل ، ومما لا يؤثر سلبًا على العمل ، ذلك بسبب نشر وترويج المهارات والقدرات الجديدة ، وعلاوة على ذلك سيوفر المشروع المستلزمات (الجرارات ، آلات التشغيل ومعدات الورش ، والآلات اليدوية صغيرة الحجم) والتى سيتم تحديدها فى إطار تشاركى ، حيث سيتم التأكيد على بناء القدرات عالى المستوى والتدريب/ خدمات التدريب من خلال الدعم التقنى والعلمى الذى تقدمه سيام بارى لجميع الجهات المعنية الفاعلة والهيئات المنفذة (محطات الخدمة بمركز البحوث الزراعية - الجمعيات التعاونية الزراعية - وحدات الإرشاد الزراعى بوزارة الزراعة و استصلاح الأراضى - معهد بحوث الهندسة الزراعية بمركز البحوث الزراعية).

وبصفة خاصة فإنه سيتم أيضا تطوير واختبار خطة فنية وإدارية على مستوى النماذج الرائدة بمحطتى خدمة (واحدة بالمنيا ، واحدة بالفيوم) عن طريق استحداث نسبة التكلفة/ المنفعة والكفاءة ضمن تقنيات الاستدامة المقدمة وعدم التقيد بالقواعد الإدارية مما يتيح الحصول على قطع الغيار بشكل أسرع.

٣-٢-٢ النتائج المتوقعة والمؤشرات

ن ١: عملية تشاركية لإقرار ابتكار مستدام وفعال

يجب عند إقرار التكنولوجيا الجديدة أن يؤخذ فى الاعتبار عدة عوامل : المحاصيل المستهدفة ، ونوع التربة ، وقدرات الصيانة ، واحتياجات المزارعين ، الوضع اللوجيستى (الطرق ، الحقول ... إلخ) نسبة التكلفة/ التحسن ، والعناصر الرئيسية لتحديد خصائص

الابتكار المطلوب ، وتعد هذه العملية هى الأهم فى إطار إدارة المعرفة ، ستكون الجهات المعنية الفاعلة فى حالة تسمح بتبادل معارفهم ، القيام بدراسة استقصائية اقتصادية - اجتماعية فى هذا الشأن ، ويكونوا أكثر استعدادا لاستكشاف وتقييم التكنولوجيا المتاحة (النتيجة ٢) ، وهذه النتيجة ستؤسس لمجموعة عمل مكونة من الباحثين بمركز البحوث الزراعية ، مدراء محطات الخدمة بمركز البحوث الزراعية والمرشدين الزراعيين بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى والمزارعين وسيتم إجراء تدريب خاص للمدربين (TOT) بإيطاليا من أجل تنشيط مجموعة العمل.

المؤشرات:

عدد المرشدين الزراعيين بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى محدث/ مدرب.

عدد الباحثين بمعهد بحوث الهندسة الزراعية بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى محدث/ مدرب.

عدد الفنيين بجمعيات التعاون الزراعى محدث/ مدرب.

عدد المسموح لحقول محطات الخدمة وتحليل الوضع (ضرورة التدريب التشاركى والتثمين والتقييم الريفى).

عدد فنيو الجمعيات التعاونية الزراعية المشاركين فى خيارات الابتكار.

عدد المزارعين المشاركين فى خيارات الابتكار.

عدد فنيو محطات الخدمة المشاركين فى خيارات الابتكار.

عدد برامج الإرشاد المنتجة على مستوى المركز للتفاعل مع محطات الخدمة.

المصادر الرئيسية للتحقق هى:

تقرير الزيادة الميدانية لتحليل الوضع (محطات الخدمة ، الجمعيات التعاونية الزراعية ، المزارعين).

تقرير التدريب.

محاضر وتقارير الاجتماعات الخاصة باختيار الابتكار.

تقارير وحدة إدارة المشروع.

ن ٢ قدرات إدارة المعرفة لتعزيز جميع المستفيدين.

تهدف هذه النتيجة إلى زيادة وتحديث القدرات للكوادر العاملة بمحطات الخدمة ، الجمعيات التعاونية الزراعية ، مركز البحوث الزراعية لجعلهم فى حالة تؤهلهم لدفع عملية اختيار الابتكار المستدام ، من ناحية أخرى فإن مقابلة الزملاء الايطاليين العاملين فى نفس المجال والتواجد فى المعارض الدولية للتعرف على التصور الشامل لابتكار الميكنة الزراعية المتاح سيتيح تصور وتحديد التكنولوجيا الأكثر تلاؤمًا والمواصفات الفنية للآلات التى ستأخذ فى الحسبان لتتناسب مع الاحتياجات المحددة فى النتيجة الأولى.

وستقوم سيام بارى بتنظيم وإدارة الجولات الدراسية والتدريب والمشاركة فى ورش العمل والمعارض.

المؤشرات:

عدد مدراء وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى بالقاهرة المشاركين (الإرشاد ، محطات الخدمة ، التعاونية الزراعية ، مركز البحوث الزراعية) فى المعارض ، اجتماع رسمى وجولة دراسية بإيطاليا.

عدد المرشدين الزراعيين بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى المشاركين فى المعارض ، جولة دراسية واجتماع بإيطاليا للوقوف على آخر التطورات.

عدد المديرين الفنيين فى الجمعيات التعاونية الزراعية المشاركة فى معارض ، جولة دراسية ، اجتماع بإيطاليا للوقوف على آخر التطورات.

عدد المديرين الفنيين من محطات الخدمة المشاركين فى معارض، جولة دراسية، اجتماع بإيطاليا للوقوف على آخر التطورات.

عدد الرؤساء الفنيين بمحطات الخدمة المشاركين فى معارض ، جولة دراسية ، اجتماع بإيطاليا للوقوف على آخر التطورات.

عدد باحثى معهد بحوث الهندسة الزراعية/ مركز البحوث الزراعية المشاركين فى معارض ، جولة دراسية ، اجتماع بإيطاليا للوقوف على آخر التطورات.

عدد مؤجرى الآلات الزراعية من القطاع الخاص على دراية بتكنولوجيا مستدامة .

عدد المزارعين المشاركين فى الاجتماعات الفنية وزيارات الاستقصاء.

المصادر الرئيسية للتحقق هى:

تقرير الأنشطة.

تقارير وحدة إدارة المشروع.

تقارير التدريب.

محاضر الاجتماعات.

النتيجة الثالثة - توفير الآلات والمعدات اللازمة:

تهدف هذه النتيجة إلى توفير الآلات الزراعية اللازمة لسد احتياجات المزارعين ، ورفع قدرات محطات الخدمة والجمعيات التعاونية ، وكذا الفنيين العاملين بمحطات الخدمة الضالعين بالأنشطة اليومية وأعمال الصيانة ، كما سيتم من خلال تلك النتيجة إجراء أنشطة تحديثية أساسية للورش الصغيرة التابعة لمحطات الخدمة هذا إلى جانب تجديد نموذجى شامل لعدد ٢ ورشة كبيرة (١ فى محافظة المنيا و١ فى محافظة الفيوم) مجهزة لأعمال الصيانة غير العادية ، وسوف يتم توفير الآلات والأجهزة والأدوات اللازمة من خلال طرح مناقصة عامة ، وسيقوم خبير للمشروعات من معهد سيام بارى بتقديم كامل الدعم للمنسق المصرى للمشروع خلال كافة مراحل المناقصة ، وأن ٨٠٪ من التوريدات ستكون ذات منشأ إيطالى ، فى حين أن ٢٠٪ منها ستكون ذات منشأ محلى أو أوروبى أو يابانى او مصرى.

هذا وسوف يتم طرح مناقصات منفصلة فيما يخص عمليات التجديد المشار إليها طبقًا للقوانين المصرية الخاصة بالمناقصات نظراً لكونها ممولة تمويلاً مباشراً من وزارة الزراعة.

المؤشـرات :

عدد محطات الخدمة المستهدفة .

عدد الجمعيات التعاونية الزراعية المستهدفة .

عدد المعدات التى تم شراؤها لتجهيز الورش .

عـدد المعـدات اللازمـة للإدارة (الحـواسـب الآليـة - مـاكينـات التـصـوير - البرامج الإلكترونية وغيرها) .

عدد ورش الصيانة والخدمة المطورة/ المعاد تأهيلها .

عدد الجرارات عالية ومتوسطة القوة لمحطات الخدمة .

عدد الآلات الصالحة للتشغيل بمحطات الخدمة .

عدد الجرارات بمعهد بحوث الهندسة الزراعية بمركز البحوث الزراعية .

عدد الآلات الصغيرة (اليدوية) بالجمعيات التعاونية الزراعية .

عدد ملفات المناقصة التى تم إعدادها .

عدد ملفات مناقصة التشغيل لإعادة التأهيل .

مصادر التحقق الرئيسية :

ملفات المناقصة .

تقرير تقييم المناقصة .

تقرير الخبير الإدارى بمعهد سيام بارى .

محاضر اجتماعات لجنة تقييم المناقصة .

عقود الأشغال .

عقود التوريدات .

تقارير وحدة إدارة المشروع .

النتيجة الرابعة - تحسين الأداء والإدارة بمحطات الخدمة :

يعد تحديث وتحسين الخدمات التى تقدمها محطات الخدمة التابعة لمركز البحوث الزراعية هو الجوهر الرئيسى لاستراتيجية هذا المشروع ، وتوفير آلات جديدة ليس كافيًا لتحقيق مثل هذا الهدف المهم ، حيث إن النهج المتبع على الصعيدين الفنى والإدارى فى حاجة إلى تحديث والذى سيتم خلال عقد دورات تدريبية عملية فنية وإدارية متخصصة على تلك الأعمال ، وسوف تتيح تلك النتيجة لمحطات الخدمة تحسين أدائها من الناحية الفنية (عدد الأفدنة التى تمت خدمتها بصفة دورية أو عند الحاجة) ومن الناحية الاقتصادية عن طريق رفع قدرات الكوادر الفنية (الميكانيكية - العمال) العاملين بالصيانة - الإصلاح - تشغيل الآلات . وسيتم تحقيق كل هذا من خلال الخبرات العملية التى سيتم تنفيذها فى إطار محطتى خدمة رائدتين (إحداهما فى المنيا والأخرى فى الفيوم) ، حيث سيتم وضع قيود إدارية تسمح بشراء قطع الغيار بصورة ذاتية وتطبيق وتحديث الأسعار وإجراءات مبتكرة مع الأخذ فى الاعتبار نسبة التكلفة / العائد ومعايير الكفاءة الأساسية . هذا بالإضافة إلى ضرورة رفع المهارات الإدارية للمديرين لتحسين أداء خدمة العملاء عند الحاجة ، كما ستساعد المعلومات الفنية والاقتصادية المتوافرة فى كل محطة خدمة فى إعداد خطة إدارة (فنية واقتصادية) محددة وبسيطة لتكون المخرج الرئيسى لتلك النتيجة .

المؤشرات :

عدد الخطط الإدارية والفنية لمحطات الخدمة .

عدد الفنيين والميكانيكيين المدربين تدريبًا عمليًا .

عدد العمالة المطورة والمدربة على أداء العمل .

عدد المدراء بمحطات الخدمة المدربين .

عدد المزارعين الذين تخدمهم محطات الخدمة .

عدد الأفدنة التى تخدمها محطات الخدمة .

مصادر التحقق الرئيسية :

التقارير المقدمة من وحدة إدارة المشروع .

الخطط الإدارية والفنية لمحطات الخدمة .

٣-٢-٣ الأنشطة :

النتيجة الأولى - عملية التشارك فى تفعيل استدامة الابتكار والتطوير :

النشاط الأول : التدريب والتطوير فى إيطاليا على أنماط التشارك فى التنمية الريفية وإدارة المعرفة .

يعتبر نهج التشارك هو أحد المفاتيح الرئيسية لإدارة المعرفة والمساهمة فى الأهداف المشتركة للتنمية الريفية ، حيث يتم تدريب الوسطاء المحليين باتباع نظام (تدريب المدربين) ، وذلك بمقر معهد سيام بارى بهدف اكتساب القدرات اللازمة وتطوير معرفتهم نحو موضوعات بعينها والتى سيتم تحديدها عن طريق إجراء تحليل لاحتياجات التدريب ، حيث سيقوم بذلك خبير من معهد سيام بارى فى مصر لمدة ثلاثة أسابيع خلال السنة الأولى .

هذا ومن المحتمل أن تكون الموضوعات هى : التقييم الريفى التشاركى ، تحسين مهارات الاتصال ، عمليات إدارة المعرفة ، تقييم وإدارة تكنولوجيا الابتكار المستدام ، تحليل احتياجات التدريب التشاركى ، تنمية ريفية متكاملة ، إدارة المناقشات الجماعية وغيرها . ويعقب مرحلة تقييم الاحتياجات اللازمة من التدريب ، إلحاق الأفراد المختارين بدورة تدريبية لمدة أسبوع فى إيطاليا ، حيث تبلغ إجمالى مدة التدريب ٢٨ أسبوع/ فرد خلال السنة الأولى ، وسوف يتم اختيار المشاركين فى هذه الدورة من العاملين بالهيئات المستفيدة من المشروع بمحطات الخدمة ومعهد بحوث الهندسة الزراعية وخدمات الإرشاد والتعاونيات الزراعية . وسيتم تحديد المستفيدين من برامج تدريب المدربين بصفة تفصيلية فى خطة العمل ، وسيقوم معهد سيام بارى بإرسال بعثة الخبراء الإيطاليين وتقديم الدورة التدريبية خلال العام الأول من المشروع .

النشاط الثانى : مسح وتحليل موقف التقييم الريفى التشاركى والتحليلات التشاركية لاحتياجات التدريب فى المديريات المستهدفة والهياكل :

بمجرد تقديم التدريب المشار إليه فى النشاط رقم (١) فإنه سيكون من المحتمل تطبيق طرق منهجية التشارك لتحديد الاحتياجات وذلك على النحو التالى : جمع وتحديث المعلومات من المزارعين والباحثين والمرشدين الزراعيين والعاملين بمحطات الخدمة ، حيث يمثل هذا أولوية كبيرة لتحديد الاحتياجات من الآلات والتدريب ووضع المواصفات المطلوبة لشراء الآلات ، هذا ويتعين القيام بتلك التحليلات على مستوى القطاعات ليتم مشاركة المزارعين المستفيدين والفنيين العاملين بمحطات الخدمة والتعاونيات الزراعية التى تلعب دوراً هاما فى تجميع المنتفعين ، كما يتعين دراسة القطاع الخاص لتقييم عناصر المنافسة والتكاليف والفاعلية .

وبالإضافة إلى ذلك فإنه قد يقوم سائقو القطاع الخاص بالالتحاق بدورات تدريبية فى إطار المشروع لتحسين آدائهم ، وذلك للاستعانة بهم لدعم المزارعين فى بعض المراكز لأن القطاع الحكومى وحده لن يكون كافيًا لتلبية تلك الاحتياجات .

ومن أجل تطبيق تلك المنهجية ، سيتم تدريب المرشدين الريفيين فى الحقل من خلال خبيرين من معهد سيام بارى لمدة ٤ أسابيع/ فرد فى السنة الأولى من التنفيذ ، وذلك لإعطاء تقرير بالتعليقات . ومن خلال هذا النشاط ، سيتم استكمال استطلاع الرأى الذى سيتم إعداده فى محافظتى المنيا والفيوم وفقًا لنموذج التقارير المستخدمة فى مرحلة الصياغة . وسيتم إجراء استطلاع للرأى فى مراكز محافظتى المنيا والفيوم والتى يعمل بها محطات خدمة تابعة لمعهد بحوث الهندسة الزراعية ، وسيتم تحديد مركزين رائدين (١ فى المنيا و١ فى الفيوم) ضمن محطات الخدمة المشار إليها لتجربة وتطبيق نظام إدارة جديد ، حيث يتم تنفيذ هذا النشاط خلال العام الأول من المشروع ، وسيتم إعداد تقرير ميدانى بالنتائج . هذا ويتمثل المردود الرئيسى لهذا المسح فى نظام زراعى رئيسى لكل منطقة ، والملامح الرئيسية للحقوق ، وقدرات محطات الخدمة ،

احتياجات المزارعين والجمعيات التعاونية فيما يخص الابتكار المستدام ، والتوصيف العام / ملامح الاحتياجات للآلات . وسيقوم معهد سيام بارى بتقديم التنسيق والدعم الكامل لتنفيذ كل هذه الأنشطة .

المردود الرئيسى للمسح سيكون كالآتى :

أرقام رئيسية - احتياجات - المعوقات / والتحديات الفنية والاقتصادية لكل محطة خدمة تم فحصها .

أرقام رئيسية - احتياجات/ معوقات على مستوى المزارعين .

تحديد عدد ٢ تعاونية رائدة (١ فى المنيا و١ فى الفيوم) لاختبار الإدارة المباشرة لبعض الآلات الزراعية اليدوية الصغيرة .

قائمة بأنماط التكنولوجيا المطلوبة (خصائص الآلات والمعدات) لكل محطة خدمة .

قائمة بأنماط التكنولوجيا المطلوبة (خصائص الآلات والمعدات) ليتم توفيرها لمحطة ملوى/ معهد بحوث الهندسة الزراعية .

خط أساسى اقتصادى بسيط لكل محصول مستهدف على مستوى كل مركز .

توافق المعلومات الاقتصادية والاجتماعية المتحصل عليها مع المعلومات الفنية المتاحة بالفعل (استبيانات تمت عن طريق مركز البحوث الزراعية) .

النتيجة الثانية - تعزيز قدرات إدارة المعرفة لجميع المستفيدين :

النشاط الأول - جولات دراسية فى إيطاليا للتحديث التقنى والابتكارى للجهات الفاعلة المعنية :

ستلتحق مجموعتان بدورات تدريبية سيتم تنظيمها بمقر معهد سيام بارى، وستقوم المجموعتان بزيارة معارض محلية فى الابتكار الزراعى لفهم التطور الضرورى، كما سيتم تنظيم اجتماعات متخصصة لتبادل المعرفة والخبرات مع نظرائهم الايطاليين ، وسيتم اختيار المشاركين مع الهيئات الأربعة المصرية المستفيدة والتى تعمل فى المناطق المستهدفة فى كل من المنيا والفيوم (الإرشاد بوزارة الزراعة - محطات خدمة مركز البحوث الزراعية - الباحثين بمعهد بحوث الهندسة الزراعية - التعاونيات الزراعية) . وبالاضافة إلى مشاركة

عدد من الكوادر ذات المناصب العليا من العاملين بذات الهيئات ومن المتوقع أن تبلغ إجمالى فترة التدريب / الجولات الدراسية ٥٨ أسبوع/ فرد ، وسوف يقوم بإدارتها معهد سيام بارى كمقدم للخدمات متضمنة تذاكر السفر والتأمين والمتابعات الإدارية وخدمات الترجمة والوجبات المقدمة والإقامة وكافة التكاليف والمصروفات الإدارية والتنظيمية واللوجيستية ذات الصلة وسيتم تحديد تشكيل المجموعات بصورة تفصيلية ضمن خطط العمل العامة والسنوية .

النتيجة الثالثة - الآلات والتوريدات اللازمة :

النشاط الأول - إعداد ملف المناقصات والتشارك فى وضع المواصفات الفنية :

ستعنى ملفات المناقصات بما يلى :

مناقصات التوريدات والتى ستهتم بثلاثة أنواع من المستلزمات :

الجرارات المتوسطة والكبيرة وآلات التشغيل بكافة أنماطها (آلات زراعية - آلات التسوية بالليزر - آلات البذر - حصادات - حفارات - آلات تقطيع الكمبوست وغيرها) ، وذلك وفقًا لمخرجات المسح ، وسيتم توفير الآلات الزراعية اليدوية للتشغيل لتجربتها فى اثنتين من التعاونيات الزراعية الرائدة (١ فى المنيا و ١ فى الفيوم) .

أدوات تكميلية وأجهزة ومعدات لعدد ١٢ ورشة ميكانيكا صغيرة للصيانة المعتادة ، هذا إلى جانب بعض المعدات الأكثر تعقيداً فى محطتى خدمة رائدتين (١ فى المنيا و١ فى الفيوم) ، والتى سيتم طلبها بصفة خاصة للصيانة غير المعتادة .

أدوات وأجهزة السلامة سيتم إدراجها أيضا لضمان الإلتزام بالمعايير/ القوانين الدولية الأساسية المتعلقة بالسلامة فى الأعمال الميكانيكية مثل : (أجهزة إطفاء الحريق - أجهزة الحماية ... إلخ) وذلك فى جميع الورش المعنية .

سيتم إعداد المواصفات الفنية من قبل فريق محطات الخدمة ومعهد بحوث الهندسة الزراعية وبدعم من خبير مشتريات بمعهد سيام بارى ، وكذا الخبراء العلميين والفنيين لسيام بارى بمصر وإيطاليا . وسيتم الحصول على المواصفات الفنية المذكورة من خلال جمع كافة المدخلات المنبثقة عن اجتماعات المرشدين الزراعيين والمزارعين فى كل مركز .

مناقصة محلية للأعمال المدنية : سيتم تمويل تلك المناقصة من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى/ مركز البحوث الزراعية ، ولا يشملها القرض ، وسوف تعنى بتجديد أساسى بسيط للورش الميكانيكية العاملة فى محافظتى المنيا والفيوم من خلال البناء الأساسى لهيدروليكية الأجهزة والمعدات وجميع المدخلات الضرورية للسماح بتعزيز عدد ١٢ ورشة صغيرة لتحديثها بالمعدات اللازمة للصيانة المعتادة للآلات الزراعية القديمة والجديدة . كما سيتم تجديد عدد ٢ ورشة كبيرة تابعة لمحطتى خدمة (١ فى المنيا و١ فى الفيوم) بهدف توفير الصيانة اللاستثنائية والمدخلات الخاصة بالآلات الزراعية ، وسيقوم مهندسون استشاريون مدنى/ كهربائى وبتمويل من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى / مركز البحوث الزراعية باعداد بيان يضم الكميات والرسومات . وسيقوم هؤلاء الإستشاريون بعملهم من خلال التنسيق مع الخبراء الفنيين بمعهد سيام بارى وأخيراً سيقوم الخبراء بمتابعة سير العمل وتقديم ملاحظاتهم وتعليقاتهم وذلك قبل قيام مركز البحوث الزراعية ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضى بابلاغهم بالموافقة على تنفيذ تلك الأعمال وذلك طبقًا للإجراءات والقوانين المتبعة فى الكيانين .

مناقصة التوريد : من الممكن إعداد ملف المناقصة الخاصة بالتوريد فور عودة فريق العمل الفنى من الدورة التدريبية التى ستعقد فى إيطاليا ، ويمكن اعداد ملف مناقصة الأشغال فور انتهاء خبراء معهد سيام بارى من إجراء فحص الورش بالتعاون مع المهندسين المدنيين وتقديم المشورة بشأن المعدات اللازمة وأعمال إعادة التأهيل . هذا وتمشيًا مع قواعد القرض الميسر ، فإنه سيتم اتباع القواعد التى يطبقها الاتحاد الأوروبى فيما يخص طرح مناقصة التوريد ، علمًا بأن ٨٠٪ من التوريدات ستكون ذات منشأ إيطالى ، فى حين أن ٢٠٪ منها ستكون ذات منشأ محلى أو أوروبى أو يابانى أو مصرى . وستكون وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى هى الهيئة المتعاقدة لكلا المناقصتين ، بينما سيقوم معهد سيام بارى بتقديم الدعم الفنى لوحدة إدارة المشروع عن طريق خدمات الشراء سابقة الذكر ، وكذلك توفير خبراء فنيين لمدد قصيرة (فى الميكانيكا والكهروميكانيكا وغيره ...)

كما سيقوم خبراء معهد سيام بارى بالدعم وتقديم المشورة فيما يخص الأنشطة التحضيرية الفرعية اللازمة لإعداد ملفات المناقصة وتقييم مقدمى العطاءات وكذا العقود وذلك حتى الحصول على الموافقة النهائية لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى على التوريدات والأعمال .

النشاط الثانى - طرح المناقصات والتقييم والتعاقد : ستقوم السلطة المتعاقدة المتمثلة فى وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى بطرح المناقصة فور الإنتهاء من إعداد الملفات الخاصة بها ، كما سيتم تشكيل لجنتين رسميتين للتقييم (أحدهما للتوريدات والأخرى للأشغال) ، حيث ستقوم كل لجنة بتجميع العروض وتقييم المقاول ، هذا وسيتم التعاقد طبقًا لقواعد الاتحاد الأوروبى فيما يخص التوريدات وستقوم وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى بصفتها السلطة المتعاقدة بتوقيع العقود . وفيما يخص أعمال إعادة التأهيل فإن التعاقد سيتم طبقًا للقواعد والنماذج المحلية ، وسيقوم معهد سيام بارى بمتابعة كافة هذه المراحل وتقديم الدعم لكوادر وزارة الزراعة - ممثلى الجهة المتعاقدة - وذلك عند الحاجة وفى أى وقت .

النشاط الثالث - تسليم العمل والتوريدات :

سيتم تسليم التوريدات فى موقعين تم اختيارهما بدقة (١ فى المنيا و١ فى الفيوم) وذو سعة تكفى لكى يتم وضع الآلات بهما بصورة مؤقتة لتسهيل اختبارات الفحص والقبول التى سيتم اجراؤها عليها ، كما سيتم تسليم الأدوات الخاصة بالورش التى لا تحتاج لتجهيز بالموقعين ذاتهما ، بينما التى تحتاج إلى تجهيزات خاصة فى الورشة المخصصة لها فإنه سوف يتم تركيبها فى كل موقع وفقًا لذلك ، هذا وسيكون من الأجدى الانتهاء من الأعمال الكهربائية على الأقل قبل تركيب المعدات فى الورشة ، طبقا للتجهيزات والمعدات الخاصة بكل ورشة ومن أجل إعلان القبول المؤقت لتلك الآلات . أما فيما يخص الأشغال ، فإنه من الأفضل استكمال كافة أعمال الإصلاح قبل وصول التوريدات .

النتيجة الرابعة - تحسين أداء إدارة محطات الخدمة :

النشاط الأول - تدريب كوادر معهد بحوث الهندسة الزراعية ومحطات الخدمة والتعاونيات الزراعية فى مصر : كما هو موضح بالنتيجة الثالثة - النشاط الأول : فإنه سوف يتم شراء نمطين من الآلات الزراعية :

جرارات متوسطة وكبيرة الحجم وآلات التشغيل ذات الصلة يتم تسليمها لمعهد بحوث الهندسة الزراعية ومحطات الخدمة ، ويتم استخدامها فى الأنشطة المحددة لها .

آلات زراعية يدوية صغيرة يتم تسليمها لعدد (٢) جمعية تعاونية رائدة (١ فى المنيا و١ فى الفيوم) من أجل اختبار نظام إدارة مباشر للآلات تقوم بتطبيقه الجمعية التعاونية ذاتها مادام ممكنا أو مستداما .

بمجرد تسليم تلك الآلات ، سيقوم المقاولون بعمل تدريب فنى متخصص وسوف يقوم خبراء معهد سيام بارى بتقديم نوعين من التدريب الفنى (٨ أسابيع/ فرد خلال العام الثانى) من المشروع وذلك على النحو التالى :

تدريب إدارة لرفع كفاءة محطات الخدمة .

تدريب فنى للتشغيل والصيانة

كما سيتم تفعيل التعامل السليم والإدارة الصحيحة للآلات والفحص والمتابعة وتحليل قاعدة البيانات لوضع خطة إدارة . وسيتم تقديم التدريب العملى للمعنيين من الميكانيكيين والفنيين ومديرى المحطات والتعاونيات وفقًا لموضوعات محددة وبرنامج مخصص تفصيلى يتم إعداده من خلال النشاط الأول فى النتيجة الأولى (تقييم احتياجات التدريب) .

ومن خلال هذا النشاط، سيتم إعداد وثائق ونشرات فنية باللغة العربية ليتم استخدامها من قبل كافة المنتفعين المشاركين ، وقد تحتوى تلك الوثائق على الموضوعات التالية .

الاستخدام الآمن للآلات الزراعية .

نصائح علمية لنوع محدد من العمليات .

جدول صيانة ونصائح عملية داعمة .

النشاط الثانى - اختبار وتجربة عملية للآلات الجديدة :

وفقًا للموسم الجارى ، فإنه سوف يتم إجراء اختبارات عملية للتحقق من الخط الفنى والاقتصادى الرئيسى لخدمات الميكنة ولتجربة طرق جديدة للحجز الجماعى ، وعدم إضاعة الوقت وغيره ... ومن أجل تنسيق تلك الاختبارات ، سيقوم خبراء من معهد سيام بارى بدعم هذا النشاط على مستوى محطات الخدمة خلال العام الثالث من المشروع (٦ أسابيع/ للفرد) ، كما ستتيح تلك الاختبارات العملية الفرصة لاستكمال هذا التدريب وكذا الحصول على مدخلات التشغيل الرئيسية من الواقع الميدانى ومن المزارعين ، ويتم تقديم هذا الدعم فى الموقع وسيعنى به الميكانيكيون والفنيون ومديرو محطات الخدمة واعتماداً على موضوعات محددة وبرنامج تجريبى تفصيلى سيسمح أيضًا بحساب حتى كسر العدد وذلك من أجل كفاءة التأجير وكذا الرسوم المقترحة ذات الصلة وفقًا للمؤشرات الرئيسية (المسافة - نوع العمالة - المساحات - مؤشرات الوقت الضائع - وغيرها ...) ، وسيكون المردود النهائى لتلك التجارب هو حساب الرسوم المستدامة لتأجير الآلات وكذا وضع قاعدة البيانات اللازمة لإعداد خطة الإدارة .

النشاط الثالث - إعداد واختبار الخطط الفنية وخطط الإدارة :

بمجرد اكتمال التجارب العملية والتدريب ، سيتم إعداد مقترح لخطة الإدارة عن طريق جمع كافة الملاحظات والخبرات التى تم التحصل عليها من خلال النشاطين الأول والثانى من النتيجة الرابعة ، وسوف يكون الهدف الرئيسى من الخطة هو جمع التعليمات الإدارية والفنية ليتم إدارة محطات الخدمة على الصعيدين الإدارى والمالى طبقا للتكلفة/ العائد والكفاءة . ولتحقيق هذا الهدف ، يتعين على وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى/ مركز البحوث الزراعية وضع إطار قانونى ومالى خاص بالوحدتين الرائدتين «وحدتين ذات طابع خاص» ، وهنا يقوم خبراء معهد سيام بارى بالدعم (٦ أسابيع/ فرد خلال العام الثالث من المشروع) من خلال التنسيق وإعداد الوثيقة النهائية ، وذلك بالموقع فى القاهرة بهدف تحديد ما يلزم للوصول إلى إجراءات إدارية تتيح لمحطات الخدمة شراء قطع غيار وتوفير

رسوم مميزة . وسوف يكون لهذا النشاط مكون تشاركى وسيتم إشراك صانعى القرار الذين شاركوا فى أنشطة تحديث المعرفة فى إيطاليا (النتيجة الأولى - النشاط الثانى) ، وسيتم استعراض خطة الإدارة فى القاهرة فى جلسة تجمع كافة الفاعلين وأصحاب المصلحة .

٤ - المستفيدون :

سيستهدف المشروع مستفيدين مباشرين وغير مباشرين .

المستفيدون المباشرون للمشروع : (تدريب فى إيطاليا ومصر ، جولات دراسية ، دعم وتحديث النظم الإدارية والإدارة) ومن ضمنهم العاملون فى المراكز ذاتها فى المنيا والفيوم وحيث يتم بها تشغيل محطات خدمة تابعة لمعهد بحوث الهندسة الزراعية وقطاع المحطات :

مديرو الجمعيات التعاونية (١ من كل قرية/ مركز التى يتم فيها تشغيل محطة الخدمة) .

مديرو محطات الخدمة .

ميكانيكيو محطات الخدمة .

الموظفون العاملون بمحطة ملوى بمعهد بحوث الهندسة الزراعية بالمنيا .

ممثلو الجهات المشاركة فى تنفيذ المشروع من ذوى المناصب العليا (التعاون الزراعى - مركز البحوث الزراعية - قطاع المحطات - الإرشاد) المتواجدون فى القاهرة .

المزارعون المحليون (المستفيدون من خدمات الميكنة والمشاركون فى الاجتماعات الخاصة باختيار الابتكارات المناسبة) .

موظفو الإرشاد العاملون بالمناطق المستهدفة (المنيا والفيوم) .

هذا ويقدر عدد من سيستفيد من أنشطة المشروع بحوالى ١٠٠٠ فلاح كمستفيد من تحسين خدمات الميكنة الزراعية .

المستفيدون غير المباشرين :

العائلات الريفية للمزارعين الذين سيستهدفهم المشروع .

القطاع الخاص فيما يخص تأجير الميكنة الزراعية .

التجار والوسطاء .

هـذا ويقـدر عـدد المستفـيدين من أنشـطـة المشـروع بصـورة غـير مبـاشـرة حوالى ١٠,٠٠٠ مستفيد .

٦ - الموقع والمدة :

٦-١ الموقع :

ينفذ المشروع فى خمسة مراكز بمحافظة المنيا ، وتسعة مراكز بمحافظة الفيوم ممن تتوافر فيهم مراكز ميكنة تعمل بالفعل ، وسيقع مقر مكتب التنسيق الرئيسى للمشروع بالقاهرة ، وسيكون هناك عدد ٢ مركز من المراكز الرائدة للميكنة الزراعية لتطبيق أنماط الإدارة الجديدة ، الأول فى ملوى (محافظة المنيا) والثانى بقرية العدوة (محافظة الفيوم) ، وسيتم الإشارة إلى هذين المركزين بالتفصيل فى خطة العمل العامة والسنوية للمشروع .

٦-٢ المدة :

تبلغ مدة المشروع ٣٦ شهراً ، وقد تم وضع مقترح جدول زمنى مع الأخذ فى الاعتبار إجراءات المناقصة ، وسيتم جدولة الأنشطة المتعلقة بالجولات الدراسية والمشاركة فى المعارض بإيطاليا بالتزامن مع تلك الفاعليات ، وبالتالى فإن الأنشطة ذات العلاقة بإعداد ملف المناقصة ستعقب الأنشطة المشار إليها وذلك للاستفادة من التكنولوجيا التى تم الاطلاع عليها خلال تلك الجولات ، وسيكون من الممكن اختبار الآلات طبقًا للفترة الموسمية والعمليات الزراعية المطلوبة (الحرث ، البذر ، الحصاد) ، كما قد تختلف مدد بعثات التدريب والخبراء ، وطبقًا للنتائج ومردود المسح المبدئى للنتيجة الثانية وسيتم تحديد فترات الجولات الدراسية والتدريب العملى فى خطة العمل العامة والسنوية .

٧ - الجدول الزمنى المقترح للمشروع .

٨ - الإدارة والتنظيم :

إن وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى باعتبارها الجهة المنفذة للمشروع ، ستكون مسئولة مسئولية مباشرة عن تنفيذ ومتابعة المشروع ، وسوف يتم إشراكها مباشرة فى الإنفاق من المصادر المالية المخصصة طبقًا لوثيقة خطة العمل العامة والسنوية المعدة

التى أعدتها وحدة إدارة المشروع ، وتم إقرارهما من قبل اللجنة التنسيقية ، وذلك طبقًا للشروط المنصوص عليها فى الاتفاقية الثنائية المبرمة بين وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى وسيام - بارى ، وإلى جانب ذلك فإن على وزارة الزراعة توفير الموارد البشرية اللازمة والوسائل المادية لتنفيذ أنشطة المشروع (التجهيزات المكتبية ، سيارات ، أدوات نظم القياس الفنية ، ... إلخ) وتمويل أعمال الإصلاح .

سيكون معهد سيام بارى مسئولاً عن خدمات الدعم الفنى والعلمى ، بما فى ذلك الدعم الإدارى لطرح المناقصة وإدارة التمويل ذى الصلة وذلك طبقًا للوائح والقوانين التى يعمل بها ، وسيقدم معهد سيام - بارى إلى وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى تقريراً فنيًا وماليًا سنويًا متضمنًا الموقف المالى للمشروع مسبقًا (التكلفة/ المنصرف) من أجل صرف الدفعة السنوية التالية .

يقع مكتب التنسيق الرئيسى بالقاهرة فى مبنى وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، بينما المكتبان الإقليميان (١ فى محافظة المنيا و١ فى محافظة الفيوم) سيتم تجهيزهما وإعدادهما بواسطة وزارة الزراعة/ مركز البحوث الزراعية وسيخضع اثنان فقط من محطات الخدمة الرائدة لاختبار أنماط جديدة فى الإدارة ، احدهما فى محافظة المنيا ، والآخر بمحافظة الفيوم ، وذلك طبقًا لنتائج المسح الأولية والتى تم تنفيذها ضمن النتيجة الأولى ، هذا وسيتم عقد الدورات التدريبية للمدربين والجولات الدراسية من إيطاليا بينما يتم التدريب العملى فى مصر .

سيقوم خبراء معهد سيام - بارى بإدارة جميع أنشطة التدريب ، بالإضافة إلى مساعدات متخصصة لإدارة المشتريات وإدارة التدريب الفنى الذى سيتم بمصر .

وعقب التوقيع على الاتفاقية الثنائية بين الهيئات الدولية والحكومية والتى سيوقع عليها كل من السفير الإيطالى فى القاهرة ، ووزير المالية المصرى ، فإن المراحل اللاحقة المتوقعة تكون كالآتى :

١ - توقيع اتفاقية مالية .

٢ - توقيع اتفاقية تنفيذية بين سيام بارى ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضى .

٣ - البدء فى تنفيذ الاتفاقية المذكورة أعلاه مع اعتماد أول دفعة صرف لسيام بارى .

٤ - تعيين وحدة إدارة المشروع وأعضاء اللجنة التنسيقية .

٥ - مرحلة التأسيس .

٦ - إعداد خطط العمل العامة والسنوية والتصديق عليها من قبل اللجنة التنسيقية .

سيتم توصيف طرق اعتماد التمويل فى كل من الاتفاقية المالية والاتفاقية المبرمة بين سيام بارى ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضى .

٨-١ اللجنة التنسيقية :

من أجل التأكيد على الالتزام بالمسئولية واتساق النهج ومراقبة العمليات والاستراتيجيات فإنه من المتوقع أن تتألف اللجنة التنسيقية للمشروع على النحو التالى :

عدد ١ ممثل عن سفارة إيطاليا/ وحدة الدعم الفنى .

عدد ١ ممثل عن وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى المصرية .

عدد ١ ممثل عن العلاقات الزراعية الخارجية .

عدد ١ ممثل عن مركز البحوث الزراعية .

عدد ١ ممثل عن الإدارة المركزية للتعاون الزراعى .

عدد ١ ممثل عن محطات الخدمة .

عدد ١ ممثل عن الإدارة المركزية للإرشاد الزراعى .

عدد ١ ممثل عن وزارة التعاون الدولى المصرية .

عدد ١ ممثل عن معهد سيام بارى .

وتكون مهام اللجنة التنسيقية كما يلى :

الإشراف على التقدم الذى يحرزه المشروع وتوزيع الأنشطة طبقًا للأهداف والنتائج .

التقييم والتصديق على خطة عمل التشغيل العامة/ السنوية ، التقارير الفنية والمالية الدورية والنهائية والتى أعدتها وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى بدعم من سيام بارى .

الموافقة على الميزانية وعلى إعادة التخصيص .

ستعقد اجتماعات اللجنة التنسيقية مرة واحدة سنويًا أو عند الضرورة ، وللجنة الحق فى دعوة من تراه من غير الأعضاء للاستعانة بهم وفقًا للتخصصات المباشرة وغير المباشرة المحددة فى اتفاقية تنفيذ المشروع ، وكذا ممثلون عن المعاهد المصرية والإيطالية ، وستعقد لجنتان تنسيقيتان فى مصر والثالثة فى إيطاليا بالتزامن مع ورشة عمل وندوة عن المشروع خلال الفترة النهائية ، وذلك من أجل تعظيم نسبة التكلفة/ الفاعلية .

٨-٢ فريق عمل المشروع :

تتألف وحدة إدارة المشروع من المنسق الوطنى للمشروع (عن الجانب المصرى) ومنسق من معهد سيام بارى بموقع المشروع وتتكون وحدة إدارة المشروع بالتحديد من :

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى .

عدد ١ منسق وطنى ضمن كوادر وزارة الزراعة يكون مسئولاً عن إدارة المشروع ، والتواصل مع الفريق الفنى والاتصال بالنظراء الفاعلين بنفس المنطقة الجغرافية ، ويجب أن يكون هو/ هى ممن يتوافر لديه الخبرة لأكثر من ١٥ عامًا فى إدارة المشروعات فى القطاعات المحددة التى يعنى بها المشروع .

عدد ١ فريق وطنى فنى مكون من أربعة مهندسين من مختلف التخصصات: (١ من قطاع الإرشاد الزراعى ، ١ من محطة الخدمة ، ١ من التعاونيات الزراعية ، ١ من معهد بحوث الهندسة الزراعية) . حيث يتم اختيارهم من الكوادر المركزية بالقاهرة ويكونوا مسئولين عن النواحى الفنية والمتابعة المتعلقة بكل أنشطة المشروع .

عدد ١ مراقب مالى يتم اختياره من كوادر وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، حيث سيقوم معهد سيام بارى بدعمه بخبير مشتريات وسكرتيرة إدارية بموقع المشروع .

سيام بارى

هم كوادر سيام بارى بالموقع ويتم تشكيلهم من عاملين إيطاليين لمدة طويلة وكذلك ، محليون وذلك على النحو التالى :

عدد ١ منسق فى الموقع للمهام الإدارية ، التدريب ، الإدارة والاتصال .

عدد ١ خبير مشتريات ، دعم التدريب ، إعداد المناقصة ، متابعة العقود .

عدد ١ سكرتير تنفيذى (من العاملين المحليين) .

هذا بالإضافة إلى خبراء لمدد قصيرة يتم اختيارهم وتعيينهم من قبل سيام - بارى طبقًا لقواعده ولوائحه ، هذا النوع من الخبراء سيكون متواجداً إما فى مصر أو فى إيطاليا لتقديم عدة أنواع من أنشطة التدريب (نظرية كانت أو عملية) ، أو الجولات الدراسية المتوقعة . ستقوم وحدة الدعم بتقديم دعم مخصص لوحدة إدارة المشروع فى مصر وأيضًا فى إيطاليا لإدارة الدورات التدريبية ، الأمور الإدارية ، المتابعة والتقييم ، التنظيم ، الخبراء ، والدعم اللوجيستى والتوجيهى المقدم من سيام بارى .

مسئوليات ومهام وحدة إدارة المشروع :

إعداد الخطط العامة والسنوية .

إعداد التقارير الفنية والمالية السنوية .

متابعة مراحل المسح المبدئى ، المساعدة الفنية للمشروع ، المتابعة ، التقييم .

إنشاء والحرص على رابطة التواصل والتآزر بين جميع الفاعلين من أصحاب المصلحة/ الخبراء وضمان مشاركتهم والتنسيق معهم .

نشر جميع الأنشطة الميدانية والحرص على الدعم الفنى/ المالى/ الرقابة/ الإشراف لكافة أنشطة المشروع .

اقتراح ما يلزم من تعديلات وعرضها على اللجنة التنسيقية للمشروع سواء على المستوى الفنى أو المالى ، فى حال ما كانت ضرورية ومبررة .

توفير الدعم والإعداد اللوجيستى لخبراء سيام - بارى ذوى المهام قصيرة الأمد فى مصر .

توفير الدعم الإدارى اللازم للعاملين المدنيين المصريين للسفر إلى إيطاليا بغرض التدريب/ الدراسة ضمن أنشطة المشروع .

متابعة المقاولين .

تنظيم فاعليات مرئية والتنظيم اللوجيستى المتعلق بذلك .

٩ - الاستدامة

٩-١ الاستدامة المؤسسية

إن الاستدامة المؤسسية يكفلها مشاركة والتزام الكيانات المنفذة من كل من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى/ مركز بحوث الصحراء/ الإدارة المركزية للتعاون الزراعى كمؤسسات حكومية وسيام بارى كمنظمة حكومية دولية ذات خبرة واسعة والتى قامت مؤخراً بتوقيع اتفاقية مع وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى للتعاون فى تنفيذ مشروعات مماثلة بنظام الشراكة ، بالإضافة إلى ذلك وفى إطار المشروع فإنه سيتم تطوير التفاعل والتعاون بإشراك السلطات المحلية (المحافظات) ليكونوا على دراية بكافة الإجراءات .

وكما سبق ذكره ، فإن هذا المشروع يتسق مع الاستراتيجية (استراتيجية التنمية الزراعية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ، وخطة عمل الزراعة المستدامة لعام ٢٠١٠-٢٠١١/ ٢٠١٦-٢٠١٧) ، ومع المبادرات الأخرى للهيئات المانحة الدولية فى نفس المجال ، علاوة على ذلك فإن هذه المبادرة تتسق مع برنامج الاتحاد الأوروبى المشترك للتنمية الريفية والذى يعمل فى نفس المحافظات ويغطى قضايا تكاملية . مما يتيح تشارك إنجازات المشروع فى إطار دولى .

٩-٢ التنمية المجتمعية

سيتم الأخذ فى الاعتبار الثقافة المحلية وذلك فى مرحلة بدء تنفيذ المشروع ، إن تحليل الوضع وتحليل احتياجات التدريب اللذان سيتم إجراؤهما على مستوى المركز سيكون حرى بهما التأكيد على احترام التقاليد والثقافات والتطلعات والأولويات فى كافة الأنشطة المقترحة من خلال النهج التشاركى وبهدف الحفاظ على حق الملكية واستدامة العمل ، أما عن مشاركة قطاع الإرشاد الزراعى بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى فسيكون لزاما عليه الحرص على الاندماج الاجتماعى والاستدامة الثقافية والاجتماعية على مستوى المركز وبما يتوافق مع التنمية الريفية حتى يمكن تحقيقها على المستوى المحلى .

٩-٣ التكنولوجيا المناسبة

إن التكنولوجيا المقترحة للميكنة فى الوقت الراهن هى تكنولوجيا هائلة ومتنوعة ومعقدة تمامًا ، لهذا السبب فإن المشروع يعزز خيار التشاركية كنهج مبتكر لاستدامة تكنولوجيا الميكنة ، لتتلاءم مع احتياجات المستخدمين النهائيين والمدراء ، حيث أن التكنولوجيا المقترحة ستكون مناسبة للمستخدمين وملائمة لبيئة الزراعة/ المزرعة ، وستضع فى الحسبان أوضاع جميع المستفيدين من أجل تحسين خلفيتهم المعرفية وقدراتهم الحقيقية . وفيما يخص الآلات الزراعية فإنه يجب على جميع المتعاقدين أن يكون لديهم مركز للمساعدة الفنية لضمان تقديم الدعم الفنى لأية خطة ، وفى النهاية فإن التكنولوجيا المقدمة ستستخدم القواعد الواضحة للمنشأ (٨٠٪ من الآلات يتم الحصول عليها من إيطاليا) .

٩-٤ الاستدامة الاقتصادية والمالية

يخدم المشروع مساحة تبلغ ٧٧١ , ٧٤٢ , ٠٠ فدان من أراضى محافظة المنيا ، و٤١٨ , ٤٢٢ , ٠٠ فدان بمحافظة الفيوم ، حيث تمثل هذه المساحة ١٠٪ من إجمالى المساحة المنزرعة بمصر (١٢٢ , ٧٤١ , ٨ , ٠٠ فدان) طبقًا للإحصائيات الزراعية الصادرة عن وزارة الزراعة ٢٠٠٩-٢٠١٠ ، هذا وسيتم اختيار نمط وعدد الآلات (عدد وقوة الجرارات - عدد وحجم آلات التشغيل) بالطريقة التى تسمح لمحطات الخدمة بإدارتها بالكفاءة المالية والفنية التى من شأنها تغطية قيمة تلك الآلات خلال فترة سماح القرض الميسر والمبينة بصورة أكثر تحديداً فى الاتفاق المالى ، وطبقًا للأرقام النظرية فإن العائد الصافى وإصلاح الآلات سيكون ممكنا خلال هذه الفترة .

إن إجراءات الإدارة المبتكرة والتى تعتمد على معدل التكلفة/ الفائدة والتى سيتم تطبيقها وتفعيلها بمركزين رائدين للميكنة (واحد فى الفيوم - وآخر فى المنيا) ، سيتيح كفاءة التشغيل وتعمل على عدم إضاعة الوقت وتجنب عدم إتاحة جرارات للاستخدام بسبب الصيانة .

وفيما يخص الخدمات فإنه من المتوقع أن تحظى نتائج المشروع بأهمية وطنية لما ستحققه والذى من المنتظر أن يكون كالتالى :

عدد ١ منهج تشاركى للابتكار المستدام .

عدد ١ نظام إدارة المعرفة للابتكار فى الميكنة الزراعية .

عدد ١ نموذج خطة إدارة محطة خدمة تم اختباره وتشغيله .

الحصول على كوادر متناغمة من مدربى المدربين يضم موظفى الخدمة المدنية على مستويات مختلفة بوزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ومحطات الخدمة ، الإدارة المركزية للتعاون الزراعى ، معهد الهندسة الزراعية/ مركز البحوث الزراعية ، حيث تعتبر هذه الكوادر مصدراً هامًا للموارد البشرية التى تتيح النفع والاستفادة من المنهجيات المكتسبة والمعرفة .

وفيما يخص القدرات وكما هو معروف فإنه من الصعب حساب العائد من الاستثمار فى الموارد البشرية إلا أن آثارها تكون واضحة بصورة كبيرة كما هو مبين أعلاه .

بالإضافة إلى أن ذلك يسمح بالاستثمار ، تقليل الفاقد فى المحصول ، تحسين خصوبة التربة والإنتاج ويزيد من الدخول الإضافية (السماد الحيوى) لمحطات الخدمة .

إن اختيار موقع المشروع فى مناطق تنفذ فيها مشروعات تنمية ريفية مختلفة سيعمل على تعظيم الاستفادة من إنجازات المشروع ، كما إن نتائج إدارة المعرفة والتكنولوجيا المستدامة الجديدة المكتسبة التى سيتيحها المشروع سيتم تأكيدها من خلال ممارسات اقتصادية وبيئية جيدة وفعالة (الزراعة المحافظة) وذلك على المستوى المحلى ، وطبقًا لاحتياجات/ خلفيات المزارعين ومحطات الخدمة الذين سيقومون بتجربة وتطبيق المشروعات الجديدة القادمة إلى المنطقة (برنامج الاتحاد الأوروبى المشترك للتنمية الريفية) .

١٠ المتابعة والتقييم

١٠-١ المتابعة

سيضمن تنفيذ المشروع فى نطاق المبادرات المتضافرة (مشروع المهارات الحرفية وبرنامج التنمية الريفية للاتحاد الأوروبى) ، المتابعة المستمرة من أجل تجميع ونشر الممارسات الجيدة التى تم تطويرها ، حيث تتم المتابعة المشار إليها على ثلاث مستويات رئيسية :

(أ) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى/ مركز البحوث الزراعية طبقًا لإجراءاتها فى المتابعة الداخلية ومن خلال الزيارات الميدانية واستشارة مدققين حسابات دوليين ، ورش عمل ، حلقات نقاشية .... وغيرها ، وذلك فى أى وقت أو عند الحاجة .

(ب) سيام بارى للأنشطة المتعلقة بتقديم الخدمات .

(جـ) الإدارة العامة للتنمية والتعاون بوزارة الشئون الخارجية الإيطالية - طبقًا للوائح والقوانين المتبعة فى تمويل القروض الميسرة .

سيتم عرض نتائج متابعة الأنشطة التى تم توصيفها على النحو السابق على اللجنة التنسيقية ضمن التقارير الفنية والمالية السنوية .

١٠-٢ التقييم

سيتم عمل التقييم النهائى للمشروع بنهج تشاركى بإشراك جميع الأجهزة والمنظمات التى ساهمت فى تنفيذ المشروع ، وكذلك المستفيدين ، وسيتم تنظيم ورشة عمل خلال المرحلة النهائية للمشروع ، من أجل عرض النتائج والإنجازات والدروس المستفادة من المشروع .

وفيما يخص المتابعة فإن التقييم سيتم إجراؤه على مستويين مختلفين :

(أ) فى المرحلة النهائية للمشروع ستقوم وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى وسيام بارى بإعداد أول تقرير مالى وفنى وذلك بتحليل النتائج المحققة ومقارنتها بالنتائج المتوقعة التى ضمتها وثيقة المشروع .

(ب) يتم عرض هذا التحليل على اللجنة التنسيقية على شكل تقرير نهائى للمشروع ليتم مراجعته وإقراره .

١١ الخطة المالية والتدقيق المالى وتوزيع الميزانية

سيتم تنفيذ المشروع من خلال قرض ميسر تبلغ قيمته ١٠,٠٠٠,٠٠٠ يورو حيث يخصص منه حوالى ١,٩٨٠,٦٠٠ يورو للخدمات (الدعم الفنى والعلمى فى مصر وإيطاليا ، ودعم لوجيستى فى مصر وإيطاليا لتنفيذ الخدمات فى المواقع ، دورات تدريبية متخصصة ، فنيين متخصصين ، تنظيم ورشة عمل فى إيطاليا ، جولات دراسية فى إيطاليا ، المشاركة فى المعارض والفاعليات المعنية بابتكارات الزراعة المستدامة ، دعم إدارة المشتريات ، دعم تنفيذ المشروع ، وسائل إيضاح المشروع ، النفقات العامة ، اللجان التنسيقية ، عقد بدء وانتهاء المشروع ، ورشة العمل والندوات) التى تديرها سيام بارى طبقًا للوائحها وقوانينها .

أما المبلغ المتبقى والذى يقدر بـ ٨,٠١٩,٤٠٠ فإنه سيتم تخصيصه لتغطية التوريدات والتدقيق المالى .

سيتم تضمين إجراءات صرف القرض الميسر فيما يخص كلاً من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى وسيام بارى بالتفصيل فى الاتفاق المالى ، هذا إلى جانب توصيف كافة إجراءات إدارة التمويل فى الاتفاقية التى ستوقع بين الحكومة المصرية والايطالية والاتفاق المالى والاتفاقية التنفيذية التى ستوقع بين سيام بارى ووزارة الزراعة واستصلاح الأراضى ، حيث سيتم إرفاق جميع الوثائق المذكورة أعلاه لوثيقة المشروع الأصلية كمرجع .

١١-١ التدقيق المالى

ستتولى هذه المهمة شركة تدقيق خارجية خاصة يتم اختيارها من قبل وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى عبر مناقصة محلية ، وسيتضمن الاتفاق المالى تفصيليًا قواعد اختيار المراجعة وطريقة السداد والتقارير .

١١-٢ توزيع الميزانية

توضح الجداول التالية إجمالى ميزانية المشروع المقرر تنفيذه خلال (٣ سنوات) وكذلك الميزانية السنوية المقترحة وتفاصيل الخدمات المقدمة من سيام بارى :

جدول (أ) - الميزانية الاجمالية وتوزيعها على ٣ سنوات :

الوصف	التكلفة	
خدمات الدعم العلمى والفنى يتضمن: الموارد البشرية المحلية والأجنبية، التوجيه، خدمات الدعم، اللوجيستيات، الجولات الدراسية، زيارات، مصروف الجيب، البدلات، الخبراء، النفقات العامة، المطبوعات الفنية، اللجان التنسيقية، المتابعة والتقييم.	١,٩٨٠,٦٠٠,٠٠ يورو	٢٠,٠٪
التوريدات: الآلات الزراعية	٧,٧٢٠,٣٩٠,١٠ يورو	٧٧,٠٪
التوريدات: معدات الورش/ السلامة	٢٠٠,٠٠٠,٠٠ يورو	٢,٠٪
التدقيق المالى (١٪)	٩٩,٠٠٩,٩٠ يورو	١,٠٪
الإجمالى	١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠ يورو	١٠٠,٠٪

جدول (ب) - مقترح توزيع الميزانية السنوية :

الوصف	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة	الإجمالى
خدمات سيام بارى	٨٨٠,٧٦٢,٦٦ يورو	٥٢٢,٢٠٥,٦٩ يورو	٥٧٧,٦٣١,٦٦ يورو	١,٩٨٠,٦٠٠,٠٠ يورو
التوريدات		٦,٣٣٦,٣١٢,٠٨ يورو	١,٥٨٤,٠٧٨,٠٢ يورو	٧,٩٢٠,٣٩٠,١٠ يورو
التدقيق المالى	٣٣,٠٠٣,٣٠ يورو	٣٣,٠٠٣,٣٠ يورو	٣٣,٠٠٣,٣٠ يورو	٩٩,٠٠٩,٩٠ يورو
الإجمالى	٩١٣,٧٦٥,٩٦ يورو	٦,٨٩١,٥٢١,٠٧ يورو	٢,١٩٤,٧١٢,٩٨ يورو	١٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠ يورو

جدول (جـ) - التكاليف المباشرة وغير المباشرة لخدمات الدعم العلمى والفنى - سيام بارى :

الوصف	المقدر المالى	النسبة ٪	ملاحظات
تكاليف التشغيل واللوجيستيات فى مصر.	١٢١,٤٠٠,٠٠ يورو	٦,٦٪	التنقلات، زيارات العمل، مصروفات تشغيل المكاتب، الأثاث المكتبى، سيارة مؤجرة بسائق، وفود.
الإدارة والدعم الإدارى للتدريب فى مصر وجميع المستلزمات المدرجة لدعم المناقصات.	٩٢٦,٨٢٨,٠٤ يورو	٥٠,١٪	الموارد البشرية الفنية/ الإدارية، لإدارة المشتريات، التنسيق فى المواقع، التنسيق على مستوى الوزارة، استطلاعات السوق، إدارة المناقصات، المتابعة الإدارية، إعداد العقود والمتابعة، الحسابات... إلخ.
أنشطة التدريب، الزيارات قصيرة الأمد فى مصر، تطوير العاملين المصريين.	٦٨٧,٦٠٠,٠٠ يورو	٣٧,١٪	الدورات التدريبية، الجولات الدراسية، المشاركة فى المعارض، ورش العمل العلمية، الاجتماعات المؤسسية، الإقامة والسكن، رحلات الطيران، التنقلات الداخلية، التأمين، المتابعة الإدارية، الترجمة، الخبرة، الدعم والإدارة فى إيطاليا ومصر، رسوم وبدلات الخبراء.
المتابعة والتقييم (سيام بارى).	١٥,٠٠٠,٠٠ يورو	٠,٨٪	المهام فى مصر خلال سريان التنفيذ للمتابعة والتقييم والدعم.
وسائل الإيضاح، المطبوعات الفنية، اللجان التنسيقية.	١٠٠,٢٠٠,٠٠ يورو	٥,٤٪	النشرات الفنية الدورية باللغة العربية عدد ١ لجنة تنسيقية بإيطاليا وعدد ٢ بمصر، ندوة افتتاحية وختامية، وسائل الإيضاح.
التكاليف الفرعية المباشرة	١,٨٥١,٠٢٨,٠٤ يورو	١٠٠٪	مصروفات مباشرة
النفقات العامة (مصروفات غير مباشرة)	١٢٩,٥٧١,٩٦ يورو	٧٪	مصروفات غير مباشرة
المجموع الكلى	١٩٨٠,٦٠٠,٠٠ يورو		

ملحق (٢)

معايير الأهلية ، البنود الأخلاقية والمبادئ العامة للعقد

هذا الملحق يتسق مع قواعد وإجراءات خدمة وتوريد أعمال العقود الممولة من الميزانية العامة للمفوضية الأوروبية والخاصة بالتعاون مع دول العالم الثالث ، وكذا المبادئ الأساسية للقانون الإيطالى المتبع فى التوريد ومساعدات التنمية .

١ - أهلية المتعاقد

١-١ قاعدة الموضوعية والحياد

لتلافى أى تعارض للمصالح ، شخص طبيعى أو اعتبارى بما فى ذلك الكيانات ضمن نفس المجموعة القانونية ، أعضاء اتحاد ، جمعيات مؤقتة ، مقاولى الباطن والضالعين فى الإعداد لهذا المشروع ، فإنه سيتم استبعادهم من المشاركة فى المناقصات أو تقديم عروض تهدف إلى تنفيذ المشروع .

١-٢ القاعدة الاقتصادية والمالية والمهنية والقدرة الفنية

يجب على المرشحين / مقدمى العطاءات إثبات قدراتهم الفنية والمهنية والمالية والاقتصادية المناسبة لتنفيذ العقد ما لم يثبت خلاف ذلك فى الاتفاقية - حيث يجب إثبات :

١-٢-١ الموقف الاقتصادى والمالى : إجمالى قيمة التداول للمرشح/ مقدم العطاء خلال الثلاث السنوات الأخيرة فى نفس مجال العطاء ، على أن يعادل الحد الأقصى لميزانية العقد ، وفيما يخص الشركات المنشأة أقل من ثلاث سنوات فإنه عليها أن تثبت موقفها المالى والاقتصادى بالمستندات التى تراها السلطة المتعاقدة مناسبة .

١-٢-٢ القدرة الفنية والمهنية : يجب أن يقدم المرشحون/ مقدمو العطاءات سجلاً كاملاً بالأنشطة التى تم أداؤها خلال الثلاث سنوات الأخيرة ، وفيما يخص الشركات المنشأة أقل من ثلاث سنوات ، فإن عليها أن تثبت القدرة الفنية والمالية بالمستندات التى تراها السلطة المتعاقدة مناسبة .

١-٢-٣ يجب أن تكون الشركات الإيطالية مؤهلة لعقود الأشغال عملاً بالقرار الجمهورى رقم ٣٤/ ٢٠٠٠ (والتعديلات - الإضافات التى تم إدخالها) ولن يتم تأهل أى من الشركات الإيطالية طبقًا لقانونها المحلى .

١-٣ مبرر خلفية الاستثناء للمشاركة فى العقود

أى أشخاص حقيقيين أو اعتباريين ليس لهم الحق فى المشاركة فى المناقصة التنافسية أو العقود الممنوحة فى حالة إن كانوا :

١-٣-١ من ينطبق عليهم الأوضاع المشار إليها بالمرسوم التشريعى الإيطالى ٨-٨-١٩٩٤ رقم ٤٩٠ (مكافحة المافيا) ، يجب على مقدمى العطاءات / مقدمى العروض تقديم ما يثبت ذلك عن طريق (شهادة مكافحة المافيا) والتى تصدرها السلطات الإيطالية المختصة ، وليس على مقدمى العطاءات / مقدمى العروض من غير الإيطاليين تقديم شهادة مماثلة ما لم يكن منصوصًا عليها بموجب القانون الوطنى لأى منهم .

١-٣-٢ مفلسون / فى حالة تصفية / لديهم قضايا تنظر أمام المحاكم / اتفاقيات تسوية مع دائنين / تم تعليق أنشطة أعمالهم / أو أى حالة مماثلة ناشئة عن إجراء مشابه منصوص عليه فى التشريع أو القواعد الوطنية .

١-٣-٣ فى الطريق لإعلان الإفلاس / التصفية / لديهم قضايا تنظر أمام المحاكم / اتفاقيات تسوية مع الدائنين / تعليق أنشطة أعمالهم / أو أى حالة مماثلة ناشئة عن إجراء مشابه منصوص عليه فى التشريع أو القواعد الوطنية .

١-٣-٤ أن يكونوا هم أو أحد مدرائهم أو أحد شركائهم محكومًا عليهم بجريمة مخلة بشرف المهنة حكمًا غير قابل للطعن .

١-٣-٥ مدانون بسوء السلوك المهنى البالغ ، والذى يثبت بأى صورة من الصور للسلطة المتعاقدة .

١-٣-٦ عدم الإيفاء بالتزاماتهم المتعلقة بتسديد اشتراكات الضمان الاجتماعى وذلك طبقًا لأحكام القانون المعمول بها فى دولة الإنشاء .

١-٣-٧ عدم الإيفاء بالتزاماتهم فيما يتعلق بتسديد الضرائب وذلك طبقًا لأحكام القانون المعمول بها فى دولة الإنشاء .

١-٣-٨ التضليل البالغ فى المعلومات المقدمة إلى الإدارة العامة للتعاون والتنمية بوزارة الخارجية الإيطالية ، وذلك فى حالة الاشتراك فى إجراء المناقصة أو العقد .

١-٣-٩ تم الإعلان عن اقترافهم لانتهاكات جسيمة للعقود وذلك لفشلهم فى الإيفاء بالتزاماتهم والمرتبطة بعقد آخر مع الإدارة العامة للتعاون والتنمية بوزارة الشئون الخارجية الإيطالية .

٢ - المبادئ العامة للعقد

٢-١ إرساء العقود وتنفيذها يلزم الجودة المناسبة للأداء ، واحترام المبادئ الاقتصادية الملائمة ، الكفاءة ، الجدول الزمنى ، والنزاهة ، ويجب أن يلتزم إرساء العقود بمبادئ المنافسة الحرة ، المساواة فى المعاملة ، عدم التمييز ، الشفافية ، التناسب ، وكلما أمكن الإعلان والإشهار .

٢-٢ بناء على اتفاق سابق بين الأطراف ، فإنه قد يتم الموازنة بين المواءمة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ، حماية الصحة العامة ، الحفاظ على البيئة ، تعزيز التنمية المستدامة .

٢-٣ سيتم إلغاء إجراءات الإرساء فى حالة أن يكون عدد المرشحين أو مقدمو العطاءات أقل من ثلاثة ، وفى حالة وجود دوافع فنية كافية ، فإنه يتم قبول حتى عدد أقل من ثلاثة عروض مؤهلة ، وذلك مع ذكر الأسباب الجوهرية التى دعت إلى ذلك فى المقدمة .

٢-٤ لا يمكن أن يتم تعديل العقود ، ما لم توافق الإدارة العامة للتعاون والتنمية - بوزارة الشئون الخارجية الإيطالية على التعديل ، وذلك عملاً بالبنود التالية : أن لا يكون للمتعاقدين الحق المطلق فى الدفع أو السداد للأنشطة المنفذة دون الحصول على تفويض مسبق ، فى حالة قيام قسم الإدارة العامة للتعاون - وزارة الشئون الخارجية الإيطالية أو السلطة المتعاقدة بطلب ذلك ، قد يجبر المتعاقدون على العودة إلى الوضع الأصلى قبل التعديل غير المصرح به ، وذلك على نفقتهم الخاصة .

٢-٥ يجب أن تحـدد وثائق العطـاء المقـدم المصادر المالية المتاحة للعقـد الذى سيتم منحه .

٢-٦ تكون التعديلات التى تتم على عقود التوريد والخدمات سارية طبقًا لتفويض مسبق من الإدارة العامة للتعاون والتنمية - بوزارة الشئون الخارجية الإيطالية ، والذى يتم منحه فى الحالات التالية :

٢-٦-١ تعديل القوانين واللوائح المعمول بها .

٢-٦-٢ الظروف غير المتوقعة أو غير المتنبأ بها ، بما فى ذلك تنفيذ لوازم جـديدة أو مكونات أو تكنولوجيا لم تكن موجـودة عند البدء فى إجراءات المنح ويكون التعديل من شأنه تحسين جودة الأداء دون زيادة فى القيمة الإجمالية للعقد .

٢-٦-٣ أنشطة مرتبطة بطبيعة وجودة السلع حيث تجرى خلال تنفيذ العقد والتى لم تكن متوقعة حينما تم التعاقد .

٢-٦-٤ ما لم ينص على خلاف ذلك ، فإن التعديلات المذكورة عاليه لا يجب أن تزيد أو تقلل من القيمة الإجمالية للعقد بأكثر من ٢٠٪ .

٢-٦-٥ التعديلات التى تصب فى مصلحة السلطة المتعاقدة ، تزيد أو تقلل من القيمة الإجمالية الضرورية للعقد لتحسين الأداء والجودة للمشروع ، يسمح بها حتى ٥٪ بشرط توافر التمويل ، ولا يتم إجراء أى تعديل جوهرى وتجرى التعديلات فقط بناءً على أسباب موضوعية لم تكن متوقعة حينما تم التعاقد .

٢-٦-٦ فى حالة موافقة المتعهدين على التعديلات المذكورة عاليه ، فإن تلك التعديلات يتم تنفيذها طبقًا لنفس شروط التعاقد .

٢-٦-٧ يقوم المتعهدون بتنفيذ أى تعديل غير جوهرى ، والذى تراه السلطة المتعاقدة مناسبًا ، بشرط أن لا يكون التعديل جذريًا فى طبيعة النشاط ولا يفرض تكاليف إضافية .

٢-٧ تعتبر التعديلات فى عقود الأعمال سارية بعد موافقة الإدارة العامة للتعاون والتنمية - بوزارة الشئون الخارجية الإيطالية والحصول على تصريح مسبق ، والذى يمكن أن يمنح فى الحالات التالية فقط :

٢-٧-١ تعديلات فى القوانين واللوائح المطبقة .

٢-٧-٢ الظروف غير المتوقعة أو غير المتنبأ بها ، بما فى ذلك تنفيذ لوازم جديدة أو مكونات أو تكنولوجيا لم تكن موجودة عند البدء فى إجراءات المنح ويكون التعديل من شأنه تحسين جودة الأداء دون زيادة فى القيمة الإجمالية للعقد .

٢-٧-٣ أنشطة مرتبطة بالطبيعة الخاصة لأنشطة العقد والتى تحدث أثناء تنفيذ العقد .

٢-٧-٤ مشاكل جيولوجية غير متوقعة فى المشروع التنفيذى .

٢-٧-٥ أخطاء أو إهمال فى المشروع والذى يحول دون تنفيذ العقد ، وفى هذه الحالة ، فإن مسئولية الخسائر تقع على عاتق مستشارى الهندسة ، وقد يرفض المتعهدون تطبيق تلك التعديلات إذا ما تخطت قيمتها ٢٠٪ من القيمة الإجمالية للعقد .

٢-٧-٦ التعديلات التى تزيد أو تقلل من القيمة الإجمالية للعقد ، واللازمة لتحسين كفاءة وأداء المشروع يجب ألا تتخطى ٥٪ وذلك فى حالة توافر التمويل .

٢-٨ لا يجوز إسناد العقود إلى طرف ثالث ، وفى حالة الإسناد ، فإنه سيتم إنهاء العقد تلقائيًا .

٢-٩ يصرح بالتعاقد من الباطن بنسبة لا تتجاوز ٣٠٪ من القيمة الإجمالية للعقد ، ويجب أن تتضمن مستندات المناقصة ما يسمح بالتعاقد من الباطن وشروطه ، وعند التقديم للمناقصات فإن على مقدمى المناقصات الإعلان عن التوريدات / الخدمات / الأعمال التى يعتزمون إسنادها إلى مقاول الباطن .

٢-١٠ ستكون أسعار العقود ثابتة وغير قابلة للتنقيح .

٢-١١ يتم حساب ودفع أسعار العقود باليورو فقط ، ولا تخضع مخاطر سعر الصرف أو تردده للتعويض على الإطلاق .

٢-١٢ يتم إنهاء العقد تلقائيًا فى حال كان المتعاقدون بصدد إعلان دعوى بإفلاسه ، تصفية أعمالهم ، تحت وصاية المحكمة ، تسوية مع دائنين أو أى إجراءات مماثلة منصوص عليها فى التشريعات أو اللوائح الوطنية .

٢-١٣ فى حالة الخطأ أو الإهمال الجسيم فإن مسئولية المقاولين ربما لا تكون محدودة .

٢-١٤ يجب أن يخضع تنفيذ العقد للقانون فى الدولة المستفيدة .

٢-١٥ لا تقوم المحاكم الإيطالية بالنظر فى المنازعات التى تنشأ بين المتعاقدين والسلطة المتعاقدة .

٢-١٦ يجب أن تتضمن مستندات المناقصة ما سبق ذكره من قواعد .

٢-١٧ يحتفظ الطرف الإيطالى بالحق فى تطبيق القواعد الأساسية للقانون الإيطالى فى حالة نشوء أى ثغرة قانونية .

٣ - التكاليف المقبولة وغير المقبولة

٣-١ تقبل التكاليف التى يتضمنها العقد (العقود) ، وذلك فى حال ما كانت حقيقية ، اقتصادية وضرورية لتنفيذ المشروع بموجب وثيقة المشروع .

٣-٢ وتعتبر التكاليف غير مقبولة فى أى من الحالات التالية :

(أ) السلع الترفيهية أو الفاخرة .

(ب) السلع - الخدمات أو الأعمال المدنية المرتبطة بصورة مباشرة أو غير مباشرة بأنشطة الشرطة أو الجيش .

(جـ) الضرائب غير الربحية أو على غير الدخل بما فى ذلك (قيمة ارتفاع الضرائب) والرسوم الجمركية على الواردات .

(د) مخصصات الديون المعلقة أو الخسائر المستقبلية للمستفيد أو المستخدمين النهائيين .

(هـ) الفوائد التى يدين بها المستفيد أو المستخدمين النهائيين لأى طرف ثالث .

٤ - البنود الأخلاقية

٤-١ أى محاولة قد يقوم بها المرشحون أو مقدمو العطاءات للحصول على معلومات سرية ، الدخول فى اتفاقيات غير قانونية مع المنافسين ، أو التأثير على السلطة المتعاقدة خلال عملية دراسة ، إيضاح ، تقييم ومقارنة المناقصات سيؤدى إلى رفض ترشحه أو عطاءه ، وربما يوقع عليه جزاءات إدارية .

٤-٢ لا يستطيع أى من المقاولين أو موظفيهم أو أى شركة أخرى ذات علاقة أو صلة بالمقاولون - حتى لو كانت على أساس التبعية أو التعاقد من الباطن أو تقديم خدمات أخرى - بتنفيذ الأعمال أو إمداد المشروع بالمعدات ، بدون ترخيص كتابى مسبق من السلطة المتعاقدة ، هذا المنع يسرى أيضًا على أى مشروعات أخرى تظهر تعارض للمصالح من جانب المقاولين قد تعزى إلى طبيعة العقد .

٤-٣ على المرشحين أو مقدمى العطاءات عند التقدم للترشيح أو المشاركة فى المناقصة أن يعلنوا عن عدم وجود أى تضارب للمصالح محتمل ، وأنهم ليس لديهم أى صلة خاصة بأى من مقدمى العطاءات أو أطراف مشاركة فى المشروع وفى حالة ظهور ذلك أثناء تنفيذ العقد ، فعلى المقاولون إبلاغ السلطة المتعاقدة بذلك فوراً .

٤-٤ لا يجب على موظفى الخدمة المدنية أو المسئولين فى الإدارة العامة فى البند المستفيد - بغض النظر عن موقفهم الإدارى - أن يشاركوا كخبراء من قبل مقدمى العطاءات ، ما لم يتم الحصول على موافقة مسبقة من الإدارة العامة للتعاون والتنمية - بوزارة الشئون الخارجية الإيطالية .

٤-٥ يجب على المتعاقدين فى جميع الأوقات التصرف بنزاهة وأمانة وذلك طبقًا لقواعد السلوك المهنى ، وعليهم الامتناع عن الادلاء بأية بيانات علنية تخص المشروع أو الخدمات التى يقدمها وذلك دون الحصول على تصريح مسبق من السلطة المتعاقدة .

٤-٦ خلال فترة العقد يجب على المتعاقدين وعامليهم احترام حقوق الإنسان وعدم الإخلال بالأعراف السياسية والثقافية والدينية للبلد المستفيد بصفة خاصة ، وعلى مقدمى المناقصات اللذين تم منحهم عقود احترام معايير العمل الأساسية على النحو المحدد فى اتفاقيات منظمة العمل الدولية (مثل : الاتفاقيات بشأن الحرية النقابية والمفوضات الجماعية - إلغاء العمل الجبرى أو الإلزامى - إلغاء التمييز فى العمالة والمهن - القضاء على عمالة الأطفال) .

٤-٧ قد يقبل المتعاقد دفع أى مبالغ ذا صلة بالعقد وغير منصوص عليه فى هذه الوثيقة ، يجب على المتعاقدين أو موظفيهم عدم ممارسة أى نشاط أو تلقى أية ميزة تتعارض مع التزاماتهم مع السلطة المتعاقدة .

٤-٨ يجب على المتعاقدين وموظفيهم الالتزام بالحفاظ على السرية المهنية طوال مدة العقد وبعد انتهائها ، واعتبار جميع التقارير والوثائق التى تم وضعها أو استلامها من قبل المقاول سرية .

٤-٩ يقوم المتعاقد بتنظيم استخدام الأطراف المتعاقدة لجميع التقارير والوثائق التى وضعت أو تم استلامها أو تقديمها لهم خلال تنفيذ العقد .

٤-١٠ يحجم المتعاقدون عن أى علاقة من شأنها تقديم تنازلات تؤثر على استقلالهم أو موظفيهم ، وفى حالة زوال استقلالية المتعاقدين ، يجوز للسلطة المتعاقدة بغض النظر عن الخسارة - فسخ العقد دون إشعار آخر ولا يكون للمورد الحق فى المطالبة بأية تعويض .

٤-١١ تحتفظ الإدارة العامة للتعاون والتنمية - بوزارة الشئون الخارجية الإيطالية لنفسها بالحق فى تعليق أو إلغاء تمويل المشروعات فى حالة إكتشاف أى نوع من الممارسات الفاسدة فى أى مرحلة من مراحل عملية التخصيص ، وذلك إذا فشلت السلطة المتعاقدة فى إتخاذ جميع التدابير لمعالجة الوضع ، وتطبق هذه القاعدة "الممارسات الفاسدة" فى حال عرض رشوة أو هدية أو مكافأة أو عمولة تقدم لشخص كحافز للأداء أو الامتناع عن أى فعل متعلق بمنح عقد أو تنفيذ عقد مبرم بالفعل مع السلطة المتعاقدة .

٤-١٢ وبشكل أكثر تحديداً ، فإن جميع ملفات العطاءات وعقود الأشغال ، المستلزمات والخدمات يجب أن تتضمن فقرة تنص على أن المناقصات سترفض أو سيتم إنهاء العقد فى حال ما كانت عملية الإرساء وتنفيذ العقد ترجع إلى مصاريف تجارية غير عادية ، هذه المصاريف التجارية غير العادية تكون عمولات لم يرد ذكرها فى العقد الرئيسى او منبثقة عن عقد تم إبرامه ومتعلقة بالعقد الرئيسى ، عدم دفع عمولة مقابل استخدام المشروع لأى خدمة فعلية أو مشروعة ، عمولة للجنة التقدير الضريبى ، عمولة لشركة تبدو فى كل مقوماتها إنها الشركة الظاهرة .

٤-١٣ يتعهد المقاولون بتزويد الإدارة العامة للتعاون والتنمية - بوزارة الشئون الخارجية الإيطالية بطلب مدعم بالأدلة يتعلق بالشروط التى سيتم تنفيذ العقد طبقًا لها ، يجوز التحقق بشكل وثائقى أو عملى من الشيكات التى تراها ضرورية من أجل إيجاد الأدلة ، وذلك فى حالة الشك فى مصاريف تجارية غير عادية .

٤-١٤ فى حال وجد مقاولون قاموا بدفع مصاريف تجارية غير عادية من التمويل المخصص للمشروع من الإدارة العامة للتعاون والتنمية - بوزارة الشئون الخارجية الإيطالية ، فإن هؤلاء المقاولون سيكونون عرضه لإنهاء تعاقداتهم أو إقصائهم بصورة دائمة من تلقى التمويل من الإدارة العامة للتعاون والتنمية - بوزارة الشئون الخارجية الإيطالية ، ويتوقف ذلك على مدى خطورة ما تم ملاحظته فى هذا الشأن .

٤-١٥ الفشل فى التواءم مع واحد أو أكثر من بنود الأخلاقيات ، قد يؤدى إلى استبعاد المرشح - العطاء أو المقاول وإنهاء العقود بتوقيع جزاءات من قبل الإدارة العامة للتعاون والتنمية - بوزارة الشئون الخارجية الإيطالية ، ويجب إعلان الأفراد أو الشركات محل هذا الموضوع بالحقائق كتابة .

٤-١٦ تلتزم السلطة المتعاقدة بالتأكد من أن إجراءات الشراء تتم بشفافية وطبقًا للمعايير الموضوعية ودون أية تأثيرات خارجية محتملة .

قرار وزير الخارجية

رقم ٢٩ لسنة ٢٠١٥

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهورى رقم ٢٤٨ الصادر بتاريخ ٢٠١٥/٦/١٤،

بالموافقة على الاتفاق الموقع فى شرم الشيخ بتاريخ ٢٠١٥/٣/١٤ بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية إيطاليا، بشأن قرض مُيسر لتحسين النظام المُستدام للميكنة الزراعية فى محافظتى المنيا والفيوم؛

وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية بتاريخ ٢٠١٥/٦/١٧؛

قـــرر :

(مـادة وحـيـدة)

يُنشر فى الجريدة الرسمية الاتفاق الموقع فى شرم الشيخ بتاريخ ٢٠١٥/٣/١٤ بين حكومتى جمهورية مصر العربية وجمهورية إيطاليا، بشأن قرض مُيسر لتحسين النظام المُستدام للميكنة الزراعية فى محافظتى المنيا والفيوم.

ويُعمل بهذا الاتفاق اعتباراً من ٢٠١٥/٧/٢٠

صدر بتاريخ ٢٠١٥/٨/٥

وزير الخارجية

سامح شكرى